HRI

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/USA/2005
16 January 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

الولايات المتحدة الأمريكية*

* وفقاً للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم تحَّرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة في الأمم المتحدة.

(A) GE.06-40099 280206 020306

وثيقة أساسية مستوفاة تشكل جزءاً من تقارير الولايات المتحدة الأمريكية

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - الأرض والسكان	١ -٥١	٣
ألف- السكان	١ -١١	٣
باء - الاحصاءات الحيوية	١٢-٢٥	٨
جيم- المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية.....	٢٦-٣٤	١٢
دال - الأرض	٣٥-٥١	١٤
ثانياً - الهيكل السياسي العام	٥٢-١١٧	٢٣
ألف- الشكل الجمهوري للحكومة	٥٢-٦٠	٢٣
باء - الحكومة الاتحادية	٦١-١٠٦	٢٦
جيم- حكومات الولايات	١٠٧-١٠٩	٣٥
دال - المستويات الحكومية الأخرى	١١٠-١١٧	٣٦
ثالثاً - الإطار لحماية حقوق الإنسان	١١٨-١٥٧	٣٨
ألف- الإطار القانوني	١١٨-١٣٩	٣٨
باء - السلطات المسؤولة	١٤٠-١٤٤	٤٣
جيم- سبل الانتصاف.....	١٤٥-١٤٨	٤٤
دال - صكوك حقوق الإنسان	١٤٩-١٥٧	٤٥
رابعاً - الإعلام والإعلان	١٥٨-١٦٢	٤٨

أولاً – الأرض والسكان

ألف – السكان

١- عـــندما أجـــري آخـــر تعداد وطني للسكان سنة ٢٠٠٠، كان عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ ٢٨١,٤ مليـــون نســـمة، بزيادة نسبتها ١٣,٢ في المائة عن تعداد السكان عام ١٩٩٠ الذي بلغ ٢٤٨,٧ مليون نسمة. ويقدر مكتب التعداد عدد السكان حالياً بـ ٢٩٣ ٦٥٥ ٤٠٤ نسمة (١ تموز/يوليه ٢٠٠٤).بمعدل نمو بلغ ٤٩٨ ٢٣٣ ١٢ نسمة منذ تعداد ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ويمثل هذا النمو زيادة نسبتها ٤,٣ في المائة في حجم سكان الولايات المتحدة. والمتوقع مع سنة ٢٠١٠ أن يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة ٥٨١ ٩٣٥ ٣٠٨ نسمة. وتباين نمو السكان تبايناً ملموساً حسب الإقلـــيم في التســـعينات، فكانـــت أعلى المعدلات في الغرب والجنوب، وكانت المعدلات أقل كثيراً في الغرب الأوسط والشمال الشرقي.

التغيير في سكان الولايات المتحدة في الأقاليم والولايات وبورتوريكو: ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠

(للاطلاع على معلومات بشأن حماية السرية، ونسبة الخطأ خارج العينات، والتعاريف، انظر *www.census.gov/prod/cen2000/doc/p/94-171.pdf*)

المنطقة	السكان		التغيير، ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠	
	١ نيسان/أبريل ١٩٩٠	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	العدد	النسبة المئوية
الولايات المتحدة.....	٢٤٣ ٧٠٩ ٨٧٣	٢٨١ ٤٢١ ٩٠٦	٣٢ ٧١٢ ٠٣٣	١٣,٢
الإقليم				
الشمال الشرقي.....	٥٠ ٨٠٩ ٢٢٩	٥٣ ٥٩٤ ٣٧٨	٢ ٧٨٥ ١٤٩	٥,٥
الغرب الأوسط.....	٥٠ ٦٦٨ ٦٣٢	٦٤ ٣٠٢ ٧٧٥	٤ ٧٢٤ ١٤٤	٧,٠
الجنوب.....	٨٥ ٤٤٥ ٩٣٠	١٠٠ ٢٣٦ ٨٢٠	١٤ ٧٩٠ ٨٩٠	١٧,٣
الغرب.....	٥٢ ٧٨٦ ٠٨٢	٦٣ ١٩٧ ٩٣٢	١٠ ٤١١ ٨٥٠	١٩,٧
الولاية				
ألاباما.....	٤ ٠٤٠ ٥٨٧	٤ ٤٤٧ ١٠٠	٤٠٦ ٥١٣	١٠,١
ألاسكا.....	٥٥٠ ٠٤٣	٦٢٦ ٩٣٢	٧٦ ٨٨٩	١٤,٠
أريزونا.....	٣ ٦٦٥ ٢٢٨	٥ ١٣٠ ٦٣٢	١ ٤٦٥ ٤٠٤	٤٠,٠
أركانسو.....	٢ ٣٥٠ ٧٢٥	٢ ٦٧٣ ٤٠٠	٣٢٢ ٦٧٥	١٣,٧
كاليفورنيا.....	٢٩ ٧٦٠ ٠٢١	٣٣ ٦٧١ ٦٤٨	٤ ١١١ ٦٢٧	١٣,٨
كولورادو.....	٣ ٢٩٤ ٣٩٤	٤ ٣٠١ ٢٦١	١ ٠٠٦ ٨٦٧	٣٠,٦
كونكتيلت.....	٣ ٢٨٧ ١١٦	٣ ٤٠٥ ٥٦٥	١١٨ ٤٤٠	٣,٦
ديلاوير.....	٦٦٦ ١٦٨	٧٨٣ ٦٠٠	١١٧ ٤٣٢	١٧,٦
مقاطعة كولومبيا.....	٦٠٦ ٩٠٠	٥٧٢ ٠٥٩	-٣٤ ٨١١	-٥,٧
فلوريدا.....	١٢ ٩٣٧ ٩٢٦	١٥ ٩٨٢ ٣٧٨	٣ ٠٤٤ ٤٥٢	٢٣,٥
جورجيا.....	٦ ٤٧٨ ٢١٦	٨ ١٨٦ ٤٥٣	١ ٧٠٨ ٢٣٧	٢٦,٤
هاواي.....	١ ١٠٨ ٢٢٩	١ ٢١١ ٥٣٧	١٠٣ ٣٠٨	٩,٣
إيداهو.....	١ ٠٠٦ ٧٤٩	١ ٢٩٣ ٩٥٣	٢٨٧ ٢٠٤	٢٨,٥

المنطقة	السكان		التغيير، ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠	
	١ نيسان/أبريل ١٩٩٠	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	العدد	النسبة المئوية
الولاية (تابع)				
النيوي	١١ ٤٣٠ ٦٠٢	١٢ ٤١٩ ٢٩٣	٩٨٨ ٦٩١	٨,٦
إنديانا	٥ ٥٤٤ ١٥٩	٦ ٠٨٠ ٤٨٥	٥٣٦ ٣٢٦	٩,٧
أيوا	٢ ٧٧٦ ٧٥٥	٢ ٩٢٦ ٣٢٤	١٤٩ ٥٦٩	٥,٤
كانساس	٢ ٤٧٧ ٥٧٤	٢ ٦٨٨ ٤١٨	٢١٠ ٨٤٤	٨,٥
كنتاكي	٣ ٦٨٥ ٢٩٦	٤ ٠٤١ ٧٨٩	٣٥٦ ٤٧٣	٩,٧
لويزيانا	٤ ٢١٩ ٩٧٣	٤ ٤٦٨ ٩٧٦	٢٤٠ ٠٠٣	٥,٩
مين	١ ٢٢٧ ٩٢٨	١ ٢٧٤ ٩٢٣	٤٦ ٩٩٥	٣,٨
ميريلاند	٤ ٧٨١ ٤٦٨	٥ ٢٩٦ ٤٨٦	٥١٥ ٠١٨	١٠,٨
ماساتشوسيتس	٦ ٠١٦ ٤٢٥	٦ ٣٤٠ ٠٩٧	٣٣٢ ٦٧٢	٥,٥
ميتشغان	٩ ٢٩٥ ٢٩٧	٩ ٩٣٨ ٤٤٤	٦٤٣ ١٤٧	٦,٩
مينسوتا	١ ٣٧٥ ٠٩٩	٤ ٩١٩ ٤٧٩	٥٤٤ ٣٨٠	١٢,٤
مسيسيبي	٢ ٥٧٣ ٢١٦	٢ ٨٤٤ ٦٥٨	٢٧١ ٤٤٢	١٠,٥
ميسوري	٥ ١١٧ ٠٧٣	٥ ٥٩٦ ٢١١	٤٧٨ ١٣٨	٩,٣
مونتانا	٧٩٩ ٠٦٥	٩٠٢ ١٩٥	١٠٣ ١٣٠	١٢,٩
نبراسكا	١ ٥٧٨ ٣٨٥	١ ٧١١ ٢٦٣	١٣٢ ٨٧٨	٨,٤
نيفادا	١ ٢٠١ ٨٣٣	١ ٩٩٨ ٢٥٧	٧٩٦ ٤٢٤	٦٦,٣
نيو هامباشاير	١ ١٠٩ ٢٥٢	١ ٢٣٥ ٧٨٦	١٢٦ ٥٣٤	١١,٤
نيوجيرسي	٧ ٧٣٠ ١٨٨	٨ ٤١٤ ٣٥٠	٦٨٤ ١٦٢	٨,٩
نيو مكسيكو	١ ٥١٥ ٠٦٩	١ ٨١٠ ٠٤٦	٣٠٣ ٩٧٧	٢٠,١
نيويورك	١٧ ٩٩٠ ٤٥٥	١٨ ٠٧٦ ٤٥٧	٩٨٦ ٠٠٢	٥,٥
نورث كارولينا	٦ ٦٢٨ ٦٣٧	٨ ٠٤٠ ٣١٣	١ ٤٢٠ ٦٧٦	٢١,٤
نورث داكوتا	٦٣٨ ٨٠٠	٦٤٢ ٢٠٠	٣ ٤٠٠	٠,٥
أوهايو	١٠ ٨٤٧ ١١٥	١١ ٣٥٣ ١٤٠	٥٠٦ ٠٢٥	٤,٧
أوكلاهوما	٣ ١٤٥ ٥٨٥	٣ ٤٥٠ ٦٥٤	٣٠٥ ٠٦٩	٩,٧
أوراجون	٢ ٨٤٢ ٣٢١	٣ ٤٢١ ٣٩٩	٥٧٩ ٠٧٨	٢٠,٤
بنسلفانيا	١١ ٨٨١ ٦٤٣	١٢ ٢٨١ ٠٥٤	٣٩٩ ٤١١	٣,٤
رود آيلاند	١ ٠٠٣ ٤٦٤	١ ٠٤٨ ٣١٩	٤٤ ٨٥٥	٤,٥
ساوث كارولينا	٣ ٤٨٦ ٧٠٣	٤ ٠١٢ ٠١٢	٥٢٥ ٣٠٩	١٥,١
ساوث داكوتا	٦٩٦ ٠٠٤	٧٥٤ ٨٤٤	٥٨ ٨٤٠	٨,٦
تينسي	٤ ٨٧٧ ١٨٥	٥ ٦٨٩ ٢٨٣	٨١٢ ٠٩٨	١٦,٧
تكساس	١٦ ٩٨٦ ٥١٠	٢٠ ٨٥١ ٨٢٠	٣ ٨٦٥ ٣١٠	٢٢,٨
أوتا	١ ٧٢٢ ٨٥٠	٢ ٢٣٣ ١٦٩	٥١٠ ٣١٩	٢٩,٦
فيرمونت	٥٦٢ ٧٥٨	٦٠٨ ٨٢٧	٤٦ ٠٦٩	٨,٢
فيرجينيا	٦ ١٨٧ ٣٥٨	٧ ٠٧٨ ٥١٥	٨٩١ ١٥٧	١٤,٤
واشنطن	٤ ٨٦٦ ٦٩٢	٥ ٨٩٤ ١٢١	١ ٠٢٧ ٤٢٩	٢١,١
وست فيرجينيا	١ ٧٩٣ ٤٧٧	١ ٨٠٨ ٣٤٤	١٤ ٨٦٧	٠,٨
ويسكونسن	٤ ٨٩١ ٧٨٩	٥ ٣٦٣ ٦٧٥	٤٧١ ٩٠٦	٩,٦
وايومينغ	٤٥٣ ٥٨٨	٤٩٣ ٧٨٢	٤٠ ١٩٤	٨,٩
بورتوريكو	٣ ٥٢٢ ٠٣٧	٣ ٨٠٨ ٦١٠	٢٨٦ ٥٧٣	٨,١

المصدر: مكتب التعداد العام الأمريكي، تعداد ٢٠٠٠؛ تعداد ١٩٩٠، السكان وعدد الوحدات السكنية، الولايات المتحدة (1990 CPH-2-1).

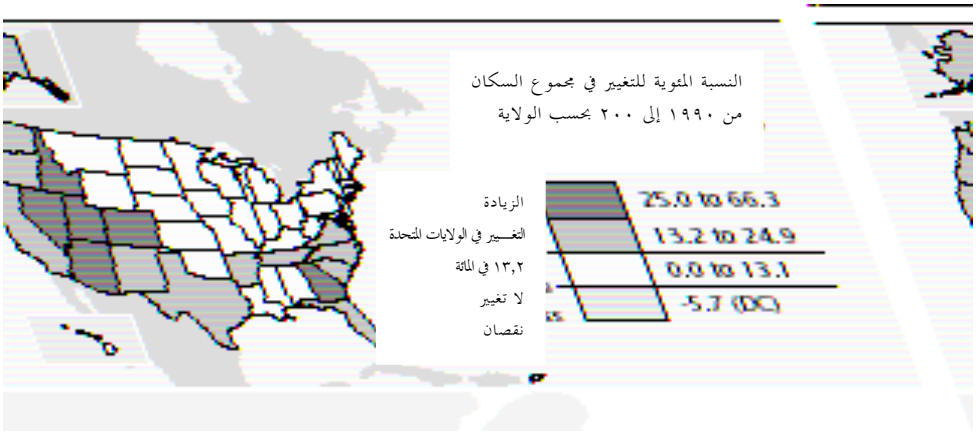

٢- وتـــراوح الـــنمو في عدد سكان الولايات خلال التسعينات بين نسبة عالية بلغت ٦٦ في المائة في نيفادا ونسبة منخفضـــة بلغت ٠,٥ في المائة في نورث داكوتا. وكان هذا العقد هو الوحيد في القرن العشرين الذي شهدت فيه جميع الولايات نمواً في السكان.

٣- ويـــزيد عـــدد الإناث عن عدد الذكور، حيث يمثل ٥٠,٩ في المائة من مجموع السكان. وازداد العمر الوسيط لجميع السكان من ٣٢,٩ في ١٩٩٠ إلى ٣٥,٣ في عام ٢٠٠٠، الأمر الذي يعكس تغييراً في التوزيع العمري نحو الإعمار الأكبر داخل الفئة العمرية ١٨ إلى ٦٤ سنة، فكانت النسبة ٢٥,٧ في المائة لمن هم تحت سنة ١٨ سنة، و٦١,٩ في المائة بين سن ١٨ و٦٤ سنة، و١٢,٤ في المائة في سن ٦٥ فأكثر.

السكان بحسب فئات عمرية مختارة للولايات

المتحدة والأقاليم: ١٩٩٠ و٢٠٠٠

(للاطلاع على معلومات بشأن حماية السرية، ونسبة الخطأ خارج العينات،

والتعاريف، انظر *www.census.gov/prod/cen2000/doc/stt.pdf*)

المنطقة	١٩٩٠					٢٠٠٠					
		تحت ١٨		٦٥ فصاعداً			تحت ١٨		٦٥ فصاعداً		
	المجموع	العدد	النسبة المئوية	العدد	العمر الوسيط	المجموع	العدد	النسبة المئوية	العدد	العمر الوسيط
الولايات المتحدة.....	٢٤٨ ٧٠٩ ٨٧٣	٦٣ ٦٠٤ ٤٣٢	٢٥,٦	٣١ ٢٤١ ٨٣١	١٢,٦	٢٨١ ٤٢١ ٩٠٦	٧٢ ٢٩٣ ٨١٢	٢٥,٧	٣٤ ٩٩١ ٧٥٣	٣٥,٣
الإقليم										
الشمال الشرقي.....	٥٠ ٨٠٩ ٢٢٩	١١ ٩١٣ ٠٠٧	٢٣,٤	٦ ٩٩٥ ١٥٦	١٣,٨	٥٣ ٥٩٤ ٣٧٨	١٣ ٠٤٧ ٧٨٣	٢٤,٣	٧ ٣٧٢ ٢٨٢	٣٦,٨
الغرب الأوسط.....	٥٩ ٦٦٨ ٦٣٢	١٥ ٦١٤ ٧٨٣	٢٦,٢	٧ ٧٤٩ ١٣٠	١٣,٠	٦٤ ٣٩٢ ٧٧٦	١٦ ٦٤٧ ٦٦٦	٢٥,٩	٨ ٢٥٩ ٠٧٥	٣٥,٦
الجنوب.....	٨٥ ٤٤٥ ٩٣٠	٢٢ ٠٠٨ ٣٧٨	٢٥,٨	١٠ ٧٢٤ ١٨٢	١٢,٦	١٠٠ ٢٣٦ ٨٢٠	٢٥ ٥٦٦ ٩٠٣	٢٥,٥	١٢ ٤٣٨ ٢٦٧	٣٥,٣
الغرب.....	٥٢ ٧٨٦ ٠٨٢	١٤ ٠٦٨ ٢٦٤	٢٦,٧	٥ ٧٧٣ ٣٦٣	١٠,٩	٦٣ ١٩٧ ٩٣٢	١٧ ٠٣١ ٤٦٠	٢٦,٩	٦ ٩٢٢ ١٢٩	٣٣,٨

المصدر: مكتـــب الـــتعداد العـــام الأمـــريكي، الملـــف الموجـــز ١؛ لـــتعداد ٢٠٠٠؛ تعداد السكان لعام ١٩٩٠، الخصائص العامة للسكان، الولايات المتحدة (1990 CP-1-1).

٤- والولايات المتحدة هي وطن لمجموعة واسعة من الأعراق والجناس، والواقع أن كل جماعة قومية وعنصرية وعرقية وثقافية ودينية في العالم ممثلة تقريباً في سكانها. ووفقاً لتعداد عام ٢٠٠٠، فإن ٩٧,٦ في المائة من المجموع (٢٧٤ ٥٩٥ ٦٧٨) هم من عنصر واحد فقط. وأكبر مجموعة هم من البيض وحدهم ويشكلون ٧٥ في المائة من مجموع من يعيشون في الولايات المتحدة. وشكل الأمريكيون السود أو الأفارقة وحدهم ١٢ في المائة من مجموع السكان. وأشارت نسبة أقل من ١ في المائة من المجموع إلى أنها من الهنود الأمريكيين أو من سكان ألاسكا الأصليين. وأشار قرابة ٤ في المائة من مجموع المجيبين في الاستبيان إلى أنهم آسيويون فقط. وكانت أصغر مجموعة عنصرية تتألف من السكان الأصليين بجزر هاوي والجزر الأخرى للمحيط الهادئ، فشكلوا ٠,١ في المائة من مجموع السكان. وأشار باقي المجيبين من ذوي "العنصر الواحد" - ٥,٥ في المائة من مجموع المجيبين - إلى أنهم من فئة "عنصر واحد آخر فقط" التي تتألف أساساً (٩٧ في المائة) من المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية، ولا تشكل فئة العناصر النمطية لمكتب الإدارة والميزانية. وذكر ٢,٤ في المائة من مجموع المجيبين أنهم ينحدرون من عنصرين أو أكثر.

السكان بحسب العنصر والأصل الأمريكي اللاتيني
في الولايات المتحدة: ٢٠٠٠

العنصر والأصل الإسباني أو اللاتيني	العدد	النسبة المئوية من مجموع السكان
العنصر		
مجموع السكان	**٢٨١ ٤٢١ ٩٠٦**	**١٠٠,٠**
عنصر واحد	٢٧٤ ٥٩٥ ٦٧٨	٩٧,٦
أبيض	٢١١ ٤٦٠ ٦٢٦	٧٥,١
أمريكي أسود أو أفريقي	٣٤ ٦٥٨ ١٩٠	١٢,٣
هندي أمريكي ومن سكان ألاسكا الأصليين	٢ ٤٧٥ ٩٥٦	٠,٩
آسيوي	١٠ ٢٤٢ ٩٩٨	٣,٦
من سكان هاواي الأصليين وجزر أخرى بالمحيط الهادئ	٣٩٨ ٨٣٥	٠,١
عنصر آخر	١٥ ٣٥٩ ٠٧٣	٥,٥
عنصران أو أكثر	٦ ٨٢٦ ٢٢٨	٢,٤
إسباني أو لاتيني		
مجموع السكان	**٢٨١ ٤٢١ ٩٠٦**	**١٠٠,٠**
إسباني أو لاتيني	٣٥ ٣٠٥ ٨١٨	١٢,٥
غير إسباني أو لاتيني	٢٤٦ ١١٦ ٠٨٨	٨٧,٥

المصدر: مكتب التعداد العام الأمريكي، تعداد ٢٠٠٠ (القانون العام ٩٤-١٧١)، ملف موجز، الجدولان ١ و٢.

٥- ووفقاً لاستقصاء الطوائف الأمريكية، ففي عام ٢٠٠٤ قدر عدد السكان المولودين في الخارج بـ ٣٤,٣ مليون شخص (أي ١٢ في المائة من مجموع سكان الأسر المعيشية الأمريكية). ويوجد السكان المولودون في الخارج في كل أنحاء الولايات المتحدة. وتوضح الخريطة التالية النسبة المئوية للسكان المولودين في الخارج استناداً إلى مجموع سكان كل ولاية.

النسبة المئوية للسكان المولودون في الخارج: ٢٠٠٤

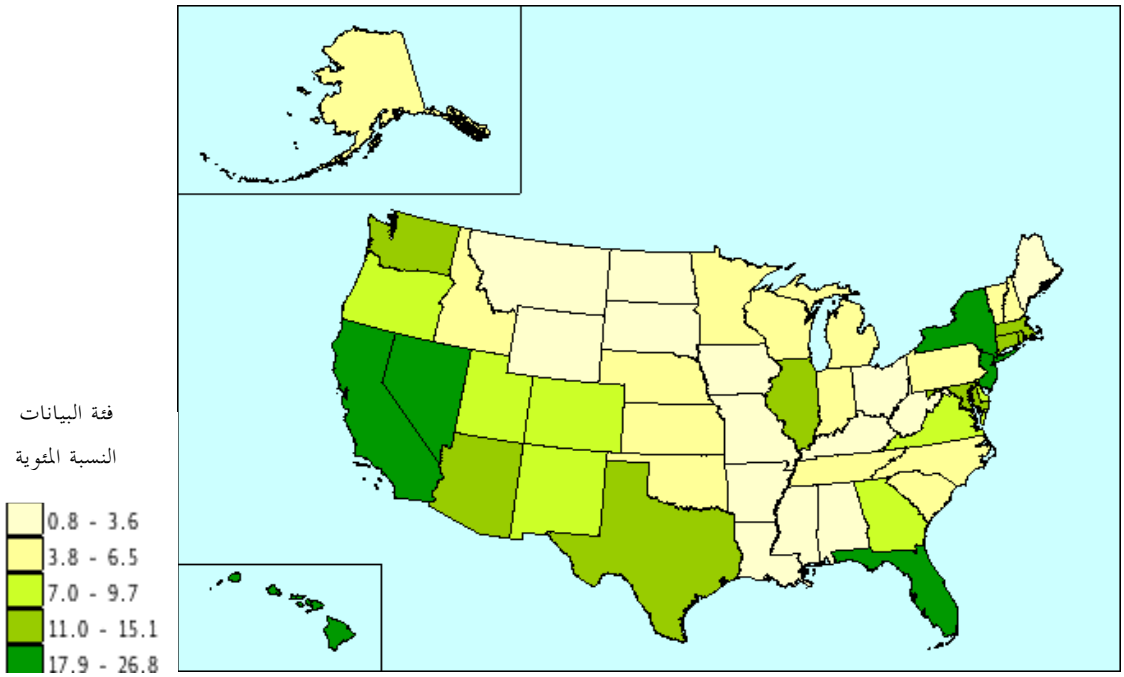

المصدر: مكتب التعداد العام الأمريكي، استقصاء الطوائف الأمريكية، ٢٠٠٤.

٦- وفي إطار السكان المولودين في الخارج، حصل ٤٢ في المائة على الجنسية الأمريكية. ودخل نحو الخمس إلى الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٠. ويفد السكان المولودون في الخارج إلى الولايات المتحدة من كل أنحاء العالم: ٥٤,٨ في المائة ولدوا في الأمريكتين (٩,٢ في المائة في الكاريبي و٣٦,٣ في المائة في أمريكا الوسطى و٦,٧ في أمريكا الجنوبية و٢,٤ في المائة في أمريكا الشمالية) وولد ٣٠ في المائة في آسيا و١٤,٣ في المائة في أوروبا و٣,٣ في المائة في أفريقيا و٠,٦ في المائة في أوقيانوسيا.

٧- ويضم السكان المولودون في الخارج مواطنين حاصلين على الجنسية الأمريكية، ومهاجرين دائمين قانونيين ومهاجرين مؤقتين (كالطلاب) ومهاجرين لأسباب إنسانية (كاللاجئين) وأشخاصاً موجودين في الولايات المتحدة بطريقة غير قانونية (كالمهاجرين دون إذن).

٨- ولا تتاح تقديرات مباشرة عن السكان الموجودين دون إذن. وبوجه عام فإن تقديراتهم مستمدة من مصادر بيانات متعددة كالتعدادات العامة والاستقصاءات والسجلات الإدارية. وأنتجت الجهود الأخيرة تقديرات لسكان لم يحسم أمرهم بعد ومنهم مهاجرون بلا إذن ومهاجرون "شبه قانونيين" - أي أولئك الموجودون في الولايات المتحدة بشكل قانوني وإن لم يحصلوا على وضع الإقامة القانونية الدائمة.

٩- وقدر عدد هؤلاء السكان المولودين في الخارج والذين لم يحسم وضعهم بعد بنحو ٣,٨ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ ونحو ٨,٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠. وكانت نسبة المولودين في الخارج ممن لم يحسم وضعهم بعد من الذكور

في عام ١٩٩٠ (٤٨ في المائة) أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠ (٥٤ في المائة). ومن بين هؤلاء، جاء نحو ٢٧ في المائة من المكسيك في عام ١٩٩٠ في حين بلغت نسبة القادمين من المكسيك نحو ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٠.

١٠- ويعيش نحو أربعة أخماس مجموع السكان في الولايات المتحدة (٧٩ في المائة) في مناطق حضرية، مع تعريف "الحضرية" بأنها تجمعات كثيفة السكان تضم ٥٠٠ ٢ ساكن أو أكثر.

١١- واللغة الإنكليزية هي اللغة السائدة في الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٤، ومن بين قرابة ٢٦٦ مليون شخص تبلغ أعمارهم ٥ سنوات أو أكثر، كان نحو ٥٠ مليون شخص (قرابة ١٩ في المائة) يتكلمون لغة أخرى غير الإنكليزية في البيت. وكان هناك ٣١ مليون شخص يتحدثون الإسبانية و٧,٦ مليون شخص يتحدثون لغة آسيوية أو إحدى لغات جزر المحيط الهادي. واستناداً إلى بيانات من عام ٢٠٠٣، كانت الفرنسية والألمانية من أكثر اللغات شيوعاً بعد ذلك. وأشار ٢٢ مليون شخص في عام ٢٠٠٤ إلى أنهم لا يتكلمون الإنكليزية بطريقة "جيدة جداً". وكانت أعلى النسب المئوية لغير المتحدثين بالإنكليزية هي في ولايات كاليفورنيا ونيو مكسيكو وتكساس.

باء - الإحصاءات الحيوية

١٢- وفقاً لأرقام عام ١٩٩٩ كان متوسط العمر المتوقع العام في الولايات المتحدة هو ٧٦,٧ سنة. ومالت النساء إلى العيش عمراً أطول من الرجال، فبلغ عمرهن المتوقع ٧٩,٤ سنة مقارنة بنسبة ٧٣,٩ سنة للرجال. ومتوسط عمر البيض أطول من متوسط عمر الأقليات. فمثلاً يبلغ متوسط العمر المتوقع للبيض ٧٧,٣ سنة لكنه يبلغ للأمريكيين الأفارقة ٧١,٤ سنة فقط. وفي الفترة من ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩، زاد العمر المتوقع للذكور لكنه نقص للإناث. فازداد للذكور السود من ٦٧,٦ إلى ٦٧,٨ سنة وللذكور البيض من ٧٤,٥ إلى ٧٤,٦ سنة. وفيما يتعلق بالسود من الإناث، نقص العمر المتوقع من ٧٤,٨ إلى ٧٤,٧ سنة وللإناث البيض من ٨٠ إلى ٧٩,٩ سنة. وبوجه عام كانت أكبر المكاسب في العمر المتوقع بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٩ هي للذكور السود (٤ سنوات) والذكور البيض (٣,٩ سنة) والإناث السود (٢,٢ سنة) والإناث البيض (١,٨ سنة).

١٣- وكان معدل الخصوبة الإجمالي للولايات المتحدة، وفقاً لأرقام عام ٢٠٠٠، هو ١٣٠ ٢ ولادة لكل ٠٠٠ ١ امرأة بين سن ١٠ و٤٩ سنة. وبعبارة أخرى فإنه يمثل للمرأة في الولايات المتحدة في المتوسط ٢,١ ولادة طوال فترة الإنجاب. وهذا يعادل إحصائياً مستوى إحلال قدره ٢,١. وفي خلال عقد التسعينات، حدث تقارب بين معدل خصوبة النساء البيض والنساء السود. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ مجموع معدل خصوبة النساء البيض ١١٤ ٢ ولادة لكل ٠٠٠ ١، مقارنة بـ ١٩٣ ٢ لكل ٠٠٠ ١ من النساء السود. وفي عام ١٩٩٠، كان للنساء السود معدل خصوبة أعلى في المتوسط بنحو ٠,٥ ولادة للمرأة عن النساء البيض. وبوجه عام كان ثلث مجموع المواليد في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ (٣٣ في المائة) لنساء غير متزوجات.

١٤- وفي عام ١٩٩٩ بلغ مجموع الوفيات في الولايات المتحدة ٣٩٩ ٣٩١ ٢ حالة وفاة، بمعدل ٨٨١,٩ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة. وكان معدل ١٩٩٩ هو ثاني أقل معدل شهدته البلاد. وبلغ معدل العمر المتوقع عند الولادة ٧٦,٧ سنة، وهو نفس الرقم القياسي الذي تحقق في عام ١٩٩٨. وبلغ معدل وفيات الرضع ٧,١ طفل لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء. ويواصل هذا المعدل انخفاضه رغم أن التغييرات في سنة وحيدة لم تختلف إحصائياً لأعوام عديدة. وظلت الثغرات

تضـــيق بين الرجال والنساء، فكانت معدلات الوفيات المعدلة بحسب الأعمار للرجال أكبر ١,٤ مرة من النساء، وتخلف العمـــر المـــتوقع للرجال عن النساء بمقدار ٥,٥ سنة. وظلت الفجوات بين السكان السود والبيض على حالها، فكانت معـــدلات الوفيات المعدلة بحسب الأعمار أكبر ١,٣ مرة، وكانت معدلات وفيات الرضع أكبر ٢,٥ مرة، وكان معدل وفيات الأمومة بين السكان السود أعلى ٣,٧ مرة من السكان البيض. وتجاوز العمر المتوقع للسكان البيض أعمار السكان السود بمقدار ٥,٩ سنة ليستمر الاتجاه نحو التقارب في معدلات العمر المتوقع ومعدلات الوفيات المعدلة بحسب الأعمار.

١٥- وأشارت بيانات الاستقصاءات عن عام ٢٠٠٤ إلى وجود ١١٢ مليون أسرة معيشية في الولايات المتحدة، منها ٦٨ في المائة تتألف من عائلات. غير أن الأزواج الذين لديهم أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ سنة يشكلون فحسب ٢٣ في المائـــة من مجموع الأسر المعيشية. وفي العقود الأخيرة، ونتيجة لازدياد حالات الطلاق والأسر وحيدة الوالد، أصبح المزيد من الأطفال يعيشون مع أحد الوالدين فقط. ومن بين مجموع الأطفال ممن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، عاش ٢٨ في المائة مـــنهم مع أحد الوالدين في عام ٢٠٠٤، أي أكثر من ضعف نسبة الأطفال الذين كانوا يعيشون مع أحد الوالدين في عام ١٩٧٠ والـــتي بلغـــت ١٢ في المائة. ومعظم الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين يعيشون مع أمهاتهم. فمثلاً في عام ٢٠٠٤ كـــان نحو ٨٣ في المائة من الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين يعيشون مع أمهاتهم. وتختلف نسبة الأطفال الذيـــن يعيشون مع أحد الوالدين وفقاً للعنصر. فمن بين الأطفال الأقل سناً من ١٨ سنة، كان ٢٢ في المائة من الأطفال البيض يعيشون مع أحد الوالدين، في حين بلغت النسبة ٥٦ في المائة لأطفال الأمريكيين الأفارقة، و١٤ في المائة للأطفال الآســـيويين و٣١ في المائـــة للأطفال المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية. وكان الأطفال في كل مجموعة يفضلون كثيراً العيش مع أمهاتهم عن آبائهم. ومن بين الأطفال الذين عاشوا مع أمهاتهم أو آبائهم فقط، بلغت نسبة من يعيشون مع الأم ٨٠ في المائة من الأطفال البيض و٩٠ في المائة من الأطفال الأمريكيين الأفارقة و٨٦ في المائة من الأطفال الآسيويين و٨٣ في المائـــة من الأطفال المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية. وإجمالاً يعيش قرابة ٤ في المائة من الأطفال دون سن ١٨ مع قريب لهم غير أبويهم أو مع شخص غريب.

المصدر: الملحق الاجتماعي والاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٤ للاستقصاء الجاري للسكان.

انظر الجداول الواردة على الموقع <http://www.census.gov/population/www/socdemo/hh-fam/cps2004.html>.

١٦- وفي عـــام ١٩٩٨ قدر أن هناك ٢ ٢٥٦ ٠٠٠ زيجة في الولايات المتحدة، بمعدل ٨,٤ زيجة لكل ١ ٠٠٠ من السكان. كما وقع ١ ١٣٥ ٠٠٠ طلاق بمعدل ٤,٢ لكل ١ ٠٠٠ من السكان. وفي كلتا الحالتين تقل هذه الأرقام قليلاً عن عام ١٩٩٧.

إحصاءات عن النساء في قوة العمل

١٧- يوفـــر مكتـــب المـــرأة بوزارة العمل الأمريكية معلومات عن مجموعة من المواضيع المتصلة بالمرأة في قوة العمل. وتشـــمل هذه المعلومات إحصاءات عن عدد النساء في قوة العمل، وخصائصهن المهنية والصناعية، ومشاركتهن في قوة العمـــل حسب العنصر والتحصيل العلمي، والعمل لحسابهن الخاص وأجورهن؛ وحقائق سريعة عن المرأة في الوظائف غير التقليدية، والعاملات في التمريض والعاملات الأكبر سناً، وصحف الوقائع عن الوظائف المطلوبة للقرن الواحد والعشرين، والنســـاء من أصحاب المشاريع والنساء في الوظائف عالية التكنولوجيا. ويتم تجميع البيانات الإحصائية من تقارير مكتب إحصاءات العمل وهي عن عام ٢٠٠٤ ما لم يذكر خلاف ذلك.

١٨- *السكان*. يوجد ٠٠٠ ٦٤٧ ١١٥ امرأة مقارنة بـ ٠٠٠ ٧١٠ ١٠٧ رجل من السكان المدنيين غير المشمولين بمؤسسات في سن ١٦ سنة أو أكبر.

١٩- *قوة العمل المدنية*. تشمل قوة العمل هذه ٠٠٠ ٤٢١ ٦٨ امرأة (٥٩,٢ في المائة من السكان المدنيين من النساء في سن ١٦ فأكثر) مقارنة بـ ٠٠٠ ٩٨٠ ٧٨ رجل (٧٣,٣ من السكان المدنيين من الرجال). وتشكل النساء ٤٦,٤ في المائة من قوة العمل المدنية.

٢٠- *العمالة والبطالة*. تمارس العمل ٠٠٠ ٧٢٨ ٦٤ امرأة (٥٦ في المائة من السكان) في حين أن هناك ٠٠٠ ٦٩٤ ٣ امرأة عاطلة عن العمل. وبلغ معدل البطالة للنساء ٥,٤ في المائة وللرجال ٥,٦ في المائة.

٢١- *العمالة المتفرغة والجزئية*. تعمل ٠٠٠ ٠٧٣ ٤٨ امرأة لكامل الوقت (٧٤,٣ في المائة من مجموع النساء العاملات) في حين تعمل ٠٠٠ ٦٥٤ ١٦ امرأة لبعض الوقت (٢٥,٧ في المائة). وبلغ عدد الرجال العاملين لكامل الوقت ٠٠٠ ٤٤٤ ٦٦ رجل (٨٩,٢ في المائة) في حين هناك ٠٠٠ ٠٨٠ ٨ رجل يعملون لبعض الوقت (١٠,٨ في المائة).

٢٢- *المهن التي يعمل بها معظم النساء*. كانت المهن السبع التي تضم أكبر عدد من النساء العاملات (بأجور أسبوعية وسيطة وأجور سنوية مقدرة (الأجور الأسبوعية ٥٢ أسبوعاً) للنساء العاملات لكامل الوقت بأجر وراتب) هي:

- *سكرتيرات ومساعدات إداريات* - ٠٠٠ ٤١٣ ٣ امرأة عاملة؛ ٥٥٠ دولاراً في الأسبوع، عائد سنوي يقدر بمبلغ ٦٠٠ ٢٨ دولار.
- *مدرسات بالمدارس الأولية والمتوسطة* - ٠٠٠ ٠٩٧ ٢ امرأة عاملة؛ ٧٧٦ دولاراً في الأسبوع، عائد سنوي يقدر بمبلغ ٣٥٢ ٤٠ دولاراً.
- *ممرضات مسجلات* - ٠٠٠ ٢٧١ ٢ امرأة؛ ٨٩٥ دولاراً في الأسبوع، عائد سنوي يقدر بمبلغ ٥٤٠ ٤٦ دولاراً.
- *معاونات للتمريض والصحة النفسية والصحة المترلية* - ٠٠٠ ٦١٤ ١ امرأة؛ ٣٨٣ دولاراً في الأسبوع، عائد سنوي يقدر بمبلغ ٩١٦ ١٩ دولاراً.
- *موظفو صرافة* - ٠٠٠ ٢٦١ ٢ امرأة؛ ٣١٣ دولاراً في الأسبوع، عائد سنوي يقدر بمبلغ ٢٧٦ ١٦ دولاراً.
- *مشرفو/مديرو مكاتب ودعم إداري* - ٠٠٠ ٠٠١ ١ امرأة؛ ٦٣٦ دولاراً في الأسبوع، عائد سنوي يقدَّر بمبلغ ٠٧٢ ٣٣ دولاراً.
- *مشرفو خط أول/مديرو عمال مبيعات التجزئة* - ٠٠٠ ٩٨٥ امرأة؛ ٥٠٥ دولارات في الأسبوع، عائد سنوي يقدر بمبلغ ٢٦٠ ٢٦ دولاراً.
- *بائعو تجزئة* - ٠٠٠ ٥٩١ ١ امرأة؛ ٣٨٦ دولاراً في الأسبوع، عائد سنوي يقدر بمبلغ ٠٧٢ ٢٠ دولاراً.

- *مسك الدفاتر، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات* – ٠٠٠ ٤٣٩ ١ امرأة؛ ٥٤٢ دولاراً في الأسبوع، عائد سنوي يقدر بمبلغ ١٨٤ ٢٨ دولاراً.

٢٣- *مهن ذات أعلى أجر للنساء*. في عام ٢٠٠٤، كانت المهن السبع التي عمل بها ٠٠٠ ٥٠ امرأة على الأقل وحصلت فيها المرأة على أعلى متوسط أجر أسبوعي هي:

- *الصيادلة* – ٤٣٢ ١ دولاراً، بعائد سنوي يقدر بمبلغ ٤٦٤ ٧٤ دولاراً. وكان هناك ٠٠٠ ١١٠ امرأة يعملن كصيادلة، بنسبة ٤٧,٢ في المائة من مجموع الصيادلة البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٣٣ صيدلي.

- *رؤساء تنفيذيون* – ٣١٠ ١ دولارات، بعائد سنوي يقدر بمبلغ ١٢٠ ٦٨ دولاراً. وكان هناك ٠٠٠ ٣٩٢ امرأة يعملن كرؤساء تنفيذيين، بنسبة ٢٣,٣ في المائة من مجموع الرؤساء التنفيذيين البالغ عددهم ٠٠٠ ٦٨٠ ١.

- *محامون* – ٢٥٥ ١ دولاراً، بعائد سنوي يقدر بمبلغ ٢٦٠ ٦٥ دولاراً. وكان هناك ٠٠٠ ٢٨٠ محامية، بنسبة ٢٩,٤ في المائة من مجموع عدد المحامين البالغ ٠٠٠ ٩٥٤ محامٍ.

- *مديرو نظم الحواسيب والمعلومات* – ٢٢٨ ١ دولاراً، بعائد سنوي يقدر بمبلغ ٨٥٦ ٦٣ دولاراً. وكان هناك ٠٠٠ ١٠٤ امرأة يعملن كمديرات لنظم الحواسيب والمعلومات بنسبة ٣٠,٩ في المائة من مجموع عدد مديري نظم الحواسيب والمعلومات البالغ ٠٠٠ ٣٣٧ مدير.

- *مهندسو برامج الحواسيب* – ١٤٩ ١ دولاراً، بعائد سنوي يقدر بمبلغ ٧٤٨ ٥٩ دولاراً. وكان هناك ٠٠٠ ٢٠٤ امرأة تعمل كمهندسي برامج حواسيب بنسبة ٢٥,١ في المائة من مجموع عدد مهندسي برامج الحواسيب البالغ ٠٠٠ ٨١٣ مهندس.

- *مبرمجو حواسيب* – ٠٠٦ ١ دولارات، بعائد سنوي يقدر بمبلغ ٣١٢ ٥٢ دولاراً. وكان هناك ٠٠٠ ١٥١ امرأة تعمل كمبرمجات للحواسيب، بنسبة ٢٦,٨ في المائة من مجموع عدد المبرمجين البالغ ٠٠٠ ٥٦٤ مبرمج حواسيب.

- *أطباء وجراحون* – ٩٧٨ دولاراً، بعائد سنوي يقدر بمبلغ ٨٥٦ ٥٠ دولاراً. وكان هناك ٠٠٠ ٢٤٤ امرأة تعمل طبيبات وجراحات، بنسبة ٢٩,٤ في المائة من مجموع عدد الأطباء البالغ ٠٠٠ ٨٣٠ طبيب.

٢٤- *أسر تعولها نساء*. في آذار/مارس ٢٠٠٤، كان هناك ٠٠٠ ٧٤١ ٧٦ أسرة أساسية وأسرة فرعية غير منتسبة في الولايات المتحدة، منها ٠٠٠ ١٩٦ ١٤ أسرة تعولها نساء، بنسبة ١٨,٥ في المائة أو أقل قليلاً من أسرة واحدة من كل خمس أسر. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، زاد عدد الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة بمقدار ٠٠٠ ٦٧٩ أسرة (٥ في المائة).

٢٥- *الأمهات العاملات*. في عام ٢٠٠٤، كان هناك ٦٢,٢ في المائة من الأمهات ذوي أطفال دون سن السادسة يعملن في قوة العمل، فهبطت النسبة بعد أن كانت قد بلغت ٦٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٢. وقد هبطت مشاركة الأمهات ذوي الأطفال دون سن السادسة في قوة العمل منذ عام ٢٠٠٠. وكان مجموع عدد النساء ذوي أطفال دون سن السادسة في قوة العمل في عام ٢٠٠٤، وهو ٠٠٠ ١٣١ ١٠ امرأة، أقل من عدد الأمهات الذي بلغ ٠٠٠ ١٩٣ ١٠ أم في عام ٢٠٠٢، الأمر الذي يتسق مع واقع أن عدد الأمهات ذوي أطفال أقل من سن السادسة قد هبط منذ مستويات الذروة في عام ١٩٩٤. وفي عام ٢٠٠٤، كان ٥٧,٣ في المائة من الأمهات من ذوي الأطفال دون سن الثالثة يعملن في قوة العمل (٠٠٠ ٤٠١ ٥ أم) مقارنة بنسبة ٦٠,٥ في المائة (٠٠٠ ٦٠٠ ٥ أم) في عام ٢٠٠٢.

جيم - المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية

٢٦- في عام ٢٠٠٤، بلغ دخل الفرد في الولايات المتحدة ٨٤٨ ٢٣ دولاراً بالدورات الجارية. وكان متوسط الدخل النقدي في عام ٢٠٠٤ للعمال العاملين بكامل الوقت وعلى مدار السنة ٧٩٨ ٤٠ دولاراً للذكور مقارنة بمبلغ ٢٢٣ ٣١ دولاراً للإناث. وكان الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدولارات الجارية هو ٧٣٤ ١١ دولاراً لعام ٢٠٠٤. وقد ازداد الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية، الذي يستخدم عادة لقياس التضخم، بنسبة ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣ وبنسبة ٢,٧ في المائة لعام ٢٠٠٤.

٢٧- وفي عام ٢٠٠٤، كان ٦٦ في المائة من السكان الذين يبلغون من العمر ١٦ سنة فأكثر في قوة العمل (بمجموع ٠٠٠ ٤٠١ ١٤٧)، منهم قرابة ٢٥,٧ مليون أم في قوة العمل. وبلغ المعدل الشامل للبطالة ٥,٥ في المائة. وبالنسبة للرجال كان الرقم ٥,٦ في المائة مقارنة بنسبة ٥,٤ في المائة للنساء. وبلغ معدل البطالة بالنسبة للبيض ٤,٨ في المائة، والمعدل للأمريكيين الأفارقة ١٠,٤ في المائة والمعدل للمنحدرين من أمريكا اللاتينية ٧ في المائة. وبلغ الحد الأدنى للأجر ٥,١٥ دولار في الساعة في عام ٢٠٠٤.

٢٨- وفي عام ٢٠٠٤، كان ١٢,٧ في المائة من السكان دون مستوى الفقر، ممثلاً برقم محدد اتحادياً ودونه يعتبر الشخص ذا دخل غير كاف لتلبية حاجاته الأساسية. وبالنسبة لأسرة من أربعة أفراد، كان هذا الرقم يساوي ٣٠٧ ١٩ دولارات في عام ٢٠٠٤. ومن بين جميع الأسر التي ترأسها نساء، كان ٢٨,٤ في المائة دون مستوى الفقر. وكان معدل الفقر للأسر التي ترأسها نساء بين البيض والأمريكيين الأفارقة والمنحدرين من أمريكا اللاتينية هو على التوالي ٢٤,٨ في المائة و٣٧,٦ في المائة و٣٨,٩ في المائة. وفيما بين الأطفال ذوي الصلة ممن هم دون الثامنة عشرة، كان ١٧,٣ في المائة يعيشون في فقر. وكان المعدل بالنسبة للأطفال ذوي الصلة دون سن السادسة هو ١٩,٩ في المائة.

٢٩- واختلف معدل الفقر في عام ٢٠٠٤ بين الجماعات العرقية في الولايات المتحدة. فبينما كان ١٠,٨ في المائة من البيض (٨,٦ في المائة عند استبعاد المنحدرين من أمريكا اللاتينية) يعيشون دون مستوى الفقر، كانت النسبة ٢٤,٧ في المائة للسود و٢١,٩ في المائة للمنحدرين من أمريكا اللاتينية و٩,٨ في المائة للآسيويين. ومن بين الفقراء في عام ٢٠٠٣، كان ٦٨ في المائة يعيشون في أسرة معيشية يحصل فرد فيها على مساعدة بعد استطلاع الموارد المالية (مساعدة نقدية أو غير نقدية)، وعاش ٢٢,٦ في المائة في أسرة معيشية يحصل أحد أفرادها على مساعدة نقدية بعد استطلاع مواردها المالية.

٣٠- وفي عام ٢٠٠٤، حصل ٨٥,٢ في المائة من السكان في سن ٢٥ سنة فأكثر على شهادة إتمام الدراسة الثانوية، وحصل ٥٣,١ في المائة على تعليم في كلية أو أكثر و٢٧,٧ في المائة على شهادة جامعية. وحقق الذكور والإناث مستويات مماثلة من التعليم، وكان الاختلاف الأساسي هو حصول ٢٩,٤ في المائة من الذكور مقابل ٢٦,١ في المائة من الإناث على شهادة جامعية. غير أن مستويات التعليم اختلفت اختلافاً واسعاً على أساس العرق. فكانت معدلات استكمال الدراسة الثانوية والكليات هي ٩٠ في المائة و٣٠,٦ في المائة للبيض غير المنحدرين من أمريكا اللاتينية، مقابل ٨٠,٦ في المائة و١٧,٦ في المائة للسكان السود، و٥٨,٤ في المائة و١٢,١ في المائة للمنحدرين من أمريكا اللاتينية. وفي عام ٢٠٠٤ كان ٦٦,٧ في المائة من أحدث خريجي المدارس الثانوية مسجلين في كليات وجامعات.

الجدول ١(أ)

النسبة المئوية لخريجي المدارس الثانوية من مجموع السكان من سن ١٥ سنة فأكثر، بحسب السن ونوع الجنس والعرق والأصل المنحدرين من أمريكا اللاتينية: ٢٠٠٤

(الأرقام بالآلاف. سكان مدنيون غير مشمولين بمؤسسات)

جميع الأعراق وكلا الجنسين	المجموع	خريجو المدارس الثانوية			شهادات جامعية		
		المجموع	غير خريجي المدارس الثانوية	خريجو مدارس ثانوية أو أعلى	المجموع	أقل من شهادة جامعية	شهادة جامعية أو أعلى
		٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٥ سنة فأكثر	٢٢٧ ٥٢٩	١٠٠,٠	٢٠,٤	٧٩,٦	١٠٠,٠	٧٦,٢	٢٣,٨
١٥ إلى ١٧ سنة	١٢ ٨٢٩	١٠٠,٠	٩٨,٣	١,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
١٨ إلى ١٩ سنة	٧ ٤٨٥	١٠٠,٠	٤٣,٩	٥٦,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
٢٠ إلى ٢٤ سنة	٢٠ ٣٣٩	١٠٠,٠	١٤,١	٨٥,٩	١٠٠,٠	٨٨,٥	١١,٥
٢٥ إلى ٢٩ سنة	١٩ ٠٠٨	١٠٠,٠	١٣,٤	٨٦,٦	١٠٠,٠	٧١,٣	٢٨,٧
٣٠ إلى ٣٤ سنة	٢٠ ١٩٣	١٠٠,٠	١٢,٥	٨٧,٥	١٠٠,٠	٦٨,٤	٣١,٦
٣٥ إلى ٣٩ سنة	٢٠ ٧٩١	١٠٠,٠	١١,٩	٨٨,١	١٠٠,٠	٦٩,٤	٣٠,٦
٤٠ إلى ٤٤ سنة	٢٢ ٧٨٢	١٠٠,٠	١٢,١	٨٧,٩	١٠٠,٠	٧١,٤	٢٨,٦
٤٥ إلى ٤٩ سنة	٢١ ٨٢٣	١٠٠,٠	١٠,٦	٨٩,٤	١٠٠,٠	٧٠,٣	٢٩,٧
٥٠ إلى ٥٤ سنة	١٩ ٢٤٦	١٠٠,٠	١٠,١	٨٩,٩	١٠٠,٠	٦٨,٥	٣١,٥
٥٥ إلى ٥٩ سنة	١٦ ١٥٨	١٠٠,٠	١٢,١	٨٧,٩	١٠٠,٠	٦٩,٨	٣٠,٢
٦٠ إلى ٦٤ سنة	١٢ ٢١٧	١٠٠,٠	١٥,٦	٨٤,٤	١٠٠,٠	٧٤,٤	٢٥,٦
٦٥ إلى ٦٩ سنة	٩ ٨١٨	١٠٠,٠	٢١,٨	٧٨,٢	١٠٠,٠	٧٩,١	٢٠,٩
٧٠ إلى ٧٤ سنة	٨ ٤٢٠	١٠٠,٠	٢٥,٨	٧٤,٢	١٠٠,٠	٨٠,١	١٩,٩
٧٥ سنة فأكثر	١٦ ٤٢١	١٠٠,٠	٣٠,٦	٦٩,٤	١٠٠,٠	٨٣,٣	١٦,٧
١٥ إلى ١٧ سنة	١٢ ٨٢٩	١٠٠,٠	٩٨,٣	١,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
١٨ سنة فأكثر	٢١٤ ٧٠٠	١٠٠,٠	١٥,٨	٨٤,٢	١٠٠,٠	٧٤,٨	٢٥,٢
١٥ إلى ٢٤ سنة	٤٠ ٦٥٢	١٠٠,٠	٤٦,٢	٥٣,٨	١٠٠,٠	٩٤,٢	٥,٨
٢٥ سنة فأكثر	١٨٦ ٨٧٧	١٠٠,٠	١٤,٨	٨٥,٢	١٠٠,٠	٧٢,٣	٢٧,٧
١٥ إلى ٦٤ سنة	١٩٢ ٨٧٠	١٠٠,٠	١٩,٣	٨٠,٧	١٠٠,٠	٧٥,٣	٢٤,٧
٦٥ سنة فأكثر	٣٤ ٦٥٩	١٠٠,٠	٢٦,٩	٧٣,١	١٠٠,٠	٨١,٣	١٨,٧

المصدر: مكتب التعداد العام الأمريكي، الاستقصاء الجاري للسكان. تاريخ النشر على الإنترنت: آذار/مارس ٢٠٠٥.

٣١- وفي عام ٢٠٠٣، كان نحو أربعة أخماس مجموع النساء الأمريكيات اللاتي يبلغن ٢٥ سنة فأكثر (٨٤ في المائة) قد أكملن الدراسة الثانوية. يضاف إلى ذلك أن النساء في عام ٢٠٠٠ شكلن ٥٦ في المائة من الطلاب في برامج ما قبل التخرج وبرامج التخرج وبرامج نيل الدرجات المهنية (الجدول الموجز ١٧٤). وبتحديد أكبر كان ٥٦,١ في المائة من طلاب ما قبل التخرج من النساء (الجدول الموجز ١٨٩)، وكان ٥٧,٩ في المائة من الطلاب الخريجيين من النساء (الجدول الموجز ١٩٠).

٣٢- وقد طورت وزارة التعليم الأمريكية أسلوباً لتقييم محو الأمية الوظيفية باختبار لتعلم قراءة وكتابة النثر والوثائق ومحو الأمية الكمية على خمسة مستويات لمحو الأمية. وفي عام ١٩٩٢، أجري الاستقصاء الوطني لمحو أمية الكبار على عينة بلغت ٠٠٠ ٢٦ شخص. ووجد الاستقصاء أن ٢١ إلى ٢٣ في المائة من المشتركين فيه سُجلوا في أدنى المستويات الخمس في كل فئة من الفئات الثلاث لمحو الأمية. وتم تسجيل أقل من ١٨-٢١ في المائة في أعلى المستويين. ووجد الاستقصاء أن الكبار الأكبر سناً، ممن أكملوا عادة عدداً أقل من سنوات المدرسة، أظهروا مهارات على تعلم القراءة والكتابة أقل من مهارات الفئات العمرية الأخرى. ومن بين المشاركين المسجلين في أدنى مستوى المهارات، كان هناك ٦٢ في المائة لم يستكملوا تعليمهم الثانوي، و٣٥ في المائة حصلوا على ثمانية أعوام أو أقل من التعليم المدرسي النظامي. كما أن ٢٥ في المائة ولدوا في بلد آخر، و٢٦ في المائة كانوا يعانون من أحوال بدنية أو عقلية تمنعهم من المشاركة الكاملة في العمل أو المدرسة أو العمل المترلي أو الأنشطة الأخرى. وعاش نحو نصف المشاركين، ٤١ إلى ٤٤ في المائة، في فقر. وكان الكبار في السجون يشغلون موقعاً غير متناسب في المستويين الأدنى من مهارات تعلم القراءة والكتابة.

٣٣- وترد هذه البيانات من تقارير *محو أمية الكبار وتعليمهم في أمريكا* (٢٠٠١-٥٣٤) ومن *محو أمية الكبار في أمريكا: نظرة أولى على نتائج الاستقصاء الوطني لمحو أمية الكبار* (١٩٩٣-٢٧٥).

٣٤- ويحمي الدستور في الولايات المتحدة حرية العبادة واعتناق الدين الذي يختاره الفرد. ونتيجة لذلك، توجد جميع الديانات الرئيسية في العالم في الولايات المتحدة مثلما توجد بالفعل مئات الملل والطوائف الدينية. والسكان في أغلبيتهم الساحقة مسيحيون، وإن كان الحصول على بيانات إحصائية دقيقة عن الأديان أمراً بالغ الصعوبة لأن هذه المعلومة لا تدرج في تعداد السكان الذي يُنظم كل عشر سنوات أو تجمعها الحكومة بطريقة أو أخرى. والأرقام المتاحة كثيراً ما تكون تقريبية، وتستند إلى دراسات عن الإبلاغ الذاتي تترك مجالاً واسعاً للخطأ. ووفقاً لحولية الكنائس الأمريكية والكندية لعام ٢٠٠١، يشكل السكان الذين يمارسون الشعائر الكنسية ٥٧ في المائة من السكان بوجه عام. ومن أعضاء الكنائس هؤلاء، تشمل الجماعات الرئيسية البروتستانت (وخاصة أتباع المذاهب المعمدانية والميثودية واللوثرية والمشيخية والأسقفية والخمسينية والمرمونية) (٥٦ في المائة)، والروم الكاثوليك (٤٠ في المائة) واليهود (٤ في المائة). وتفيد آخر البيانات المتاحة عن البوذيين والهندوس والمسلمين بأن مجموعهم ٠٠٠ ١٥٥ ١ شخص (أي ١ في المائة). ولا تضاف هذه الأرقام إلى نسبة الـ ١٠٠ في المائة بسبب التقريب.

دال - الأرض

٣٥- تغطي الولايات المتحدة الأمريكية في مجموعها ٩,٤ مليون كيلومتر مربع، بما في ذلك الولايات الـ ٤٨ ذات الحدود المشتركة التي تمتد في قارة أمريكا الشمالية وآلاسكا وهاواي وشتى المناطق الجزرية في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

٣٦- وجغرافية الولايات المتحدة القارية شديدة التنوع، حيث توجد سلاسل جبال كبيرة وسهول منبسطة وأنهار عديدة. وعلى شاطئ الأطلسي يكون معظم الساحل الشمالي صخرياً، لكن الساحل الأوسط والجنوبي للأطلسي يرتفع تدريجياً من ناحية البحر. فهو يبدأ كأرض منخفضة رطبة ومسطحات رملية، لكنه يصبح بعد ذلك أرضاً ساحلية منخفضة ومتعرجة تشبه إلى حد ما أرض شمال وغرب أوروبا. إن سلسلة جبال أبالاتشيا التي تمتد تقريباً بموازاة الساحل الشرقي، هي جبال قديمة يتخللها كثير من الوديان المفتوحة. وإلى الغرب توجد هضبة أبالاتشيا التي تمتد فوق ترسبات واسعة من الفحم، ووراءها توجد الأراضي المنخفضة الوسطى التي تشبه سهول شرق أوروبا أو السهول الكبرى في أستراليا. وتُروى الأراضي المنخفضة الوسطى أساساً بشبكة أنهار المسيسيبي والميسوري الواسعة التي تمتد نحو ٥ ٩٧٠ كيلومتراً والتي شهدت فيضانات كارثية خلال عام ١٩٩٣. وفي الجنوب، توجد الأراضي الساحلية المنخفضة لمنطقة الخليج والتي تشمل فلوريدا وتمتد غرباً إلى ساحل تكساس وتشمل الكثير من الأغوار والمستنقعات والكثبان الرملية إضافة إلى السهل الساحلي المتعرج.

٣٧- وتمتد البحيرات الكبرى الخمس شمال الأراضي المنخفضة الوسطى لمسافة ١ ٨٦٠ كيلومتراً تقريباً، منها أربع بحيرات تتقاسمها الولايات المتحدة مع كندا. وتفيد التقديرات بأن هذه البحيرات تحتوي على نحو نصف المياه العذبة في العالم.

٣٨- وفي غرب الأراضي المنخفضة الوسطى توجد السهول الكبرى التي تشبه السطح الأعلى لمائدة تميل قليلاً صوب الغرب. وهي تتوقف عند جبال روكي التي تعد "العمود الفقري للقارة". وتعتبر هذه الجبال الصخرية جبالاً حديثة من عمر جبال الألب في أوروبا أو الهيمالايا في آسيا. وهي جبال عالية وعرة غير منتظمة الشكل ولها قمم تتجاوز ٣٠٠ ٤ متر فوق سطح البحر. وعبر هذه الجبال الصخرية يمتد خط التقسيم القاري الذي يفصل تصريف المياه إلى المحيط الأطلسي عن تصريفها إلى المحيط الهادئ.

وتتألف الأراضي الواقعة غرب جبال روكي من مناطق متمايزة ومنفصلة. فتضم إحدى المناطق هضبة كولورادو المرتفعة التي يقع فيها الأخدود الكبير لنهر كولورادو الذي يبلغ عمقه ١,٦ كيلومتر. وتشمل مناطق أخرى أراضي كولومبيا المرتفعة إلى الشمال وإقليم الحوض والسلاسل إلى الجنوب وسلسلة جبال سييرا نيفادا، وعلى حدود المحيط الهادئ السلاسل الساحلية، وهي جبال منخفضة نسبياً في منطقة تتعرض للزلازل أحياناً. ويضم وادي الموت الذي يقع شرقي كاليفورنيا وجنوب غربي نيفادا النقطة الأكثر انخفاضاً في نصف الكرة الغربي وهي على انخفاض ٨٦ متراً تحت مستوى البحر.

٣٩- وتحجز جبال منطقة كاسكيد وجبال سييرا نيفادا القريبة من الساحل الغربي للقارة القسط الأكبر من الأمطار عن المحيط الهادئ قبل أن تتجه إلى داخل القارة. ونتيجة لذلك تقل الأمطار كثيراً في معظم أجزاء النصف الغربي من الولايات المتحدة الذي تحجب الجبال عنه الأمطار. وعلى الزراع في جزء كبير من ذلك الإقليم أن يعتمدوا على الري من مياه الثلوج أو الأمطار التي تحتجزها الجبال. ويتلقى معظم النصف الغربي من البلد، باستثناء ولايات الشمال الغربي المطل على المحيط الهادئ، أقل من ٥٠ سنتيمتراً من الأمطار في العام. ويتلقى النصف الشرقي على الأقل ٥٠ سنتيمتراً وفي كثر من الأحيان أكثر من ذلك بكثير من خلال كتل الهواء الرطبة القادمة من خليج المكسيك ومن المحيط الأطلسي والمتجهة إلى داخل القارة.

٤٠- وعلى طول ساحل المحيط الهادئ أو الساحل الغربي تختلف درجات الحرارة قليلاً بين الشتاء والصيف. ففي بعض الجهات يكون متوسط الفرق بين تموز/يوليه وكانون الثاني/يناير ١٠ درجات مئوية فقط. والمناخ على طول الجزء الشمالي من هذا الساحل مماثل لمناخ إنكلترا. غير أن الصيف والشتاء يختلفان اختلافاً كبيراً في الجزء الأوسط الشمالي من البلد. فمتوسط الفرق بين تموز/يوليه وكانون الثاني/يناير يبلغ ٣٦ درجة مئوية، وكثيراً ما تحدث اختلافات أكثر حدة. وفي الجزء الشرقي من الولايات المتحدة يعتبر الفرق بين الصيف والشتاء واضحاً أيضاً ولكنه ليس بهذه الحدة. وقرب الركنين الجنوبي الغربي والجنوبي الشرقي من البلد يعد المناخ معتدلاً في الشتاء ولكن الحرارة قد تصل في الصيف إلى مستويات المناطق الاستوائية.

٤١- وتتفاوت النباتات الطبيعية من الغابات المختلطة بجبال أبالاتشيا إلى المراعي في السهول الكبرى ومن أشجار الصنوبر في جبال روكي إلى الغابات ذات الأخشاب الحمراء في كاليفورنيا والصبار والنباتات الشوكية في الصحاري الجنوبية الغربية والصنوبر والبلوط وأشجار النخيل في المناطق شبه الاستوائية والمنغروف في الخليج وفي السواحل الأطلسية الجنوبية.

٤٢- ولاختلافات درجات الحرارة في الولايات المتحدة القارية تأثير واضح على اقتصاد البلد وعلى مستوى المعيشة. فهناك موسم طويل للزراعة على امتداد الساحل الجنوبي الشرقي وهذا صحيح أيضاً في شرائط وجيوب صغيرة عدة إلى الغرب حيث المحاصيل مثل الكروم تنمو جيداً أثناء فترة كبيرة من السنة. وفي بعض المناخات الأكثر برودة تكثر وتزدهر الحيوانات ومحاصيل مثل التفاح والقمح والذرة. وتسمح المناخات شبه الاستوائية في أجزاء من الولايات المتحدة بمواسم للزراعة الطويلة بصفة خاصة، فتزرع الموالح في فلوريدا وكاليفورنيا وأريزونا وتكساس. ويزرع قصب السكر في لويزيانا والأرز في أركانسو وكاليفورنيا ولويزيانا وتكساس. ويزرع القطن في مختلف أنحاء جنوب شرقي الولايات المتحدة وكذلك في تكساس وأريزونا وكاليفورنيا. ونتيجة لذلك تنتج الولايات المتحدة طائفة كبيرة من المنتجات الزراعية. ونصف مساحة الأراضي تقريبا مشغولة بالمزارع مع منتجات هامة للألبان في الشمال والشمال الشرقي، والماشية والأعلاف في الغرب الأوسط والقمح في السهول الكبرى والماشية على السهول المرتفعة وفي الجنوب.

٤٣- وتعد ألاسكا التي توجد في الركن الشمالي الغربي الأقصى من القارة والتي يفصلها غرب كندا عن الولايات الـ ٤٨ المتاخمة أكبر ولاية (١,٥٩ مليون كيلومتر مربع) والولاية الوحيدة التي تمتد طولياً في نصف الكرة الشرقي. وتشمل ألاسكا سلسلتي جبال رئيسيتين، سلسلة بروكس في الشمال وسلسلة ألاسكا في الجنوب، كما تشمل أعلى ذروة في الولايات المتحدة وهي جبل ماكينلي (٦ ١٩٤ متراً فوق مستوى البحر). ويفصل سلسلتي الجبال هضبة وسطى يجري فيها نهر يوكون. ويضم الجزء الشمالي الأقصى من الولاية المنحدر القطبي. ولألاسكا، بما تشمله من آلاف الجزر في البحر ٥٥٢ ٥٤ كيلومتراً من السواحل. وتعد ألاسكا من أقل الولايات في السكان (في عام ١٩٩٢ كانت فيرمونت ويومينغ وحدهما هما الأقل سكاناً)، ولكن السكان الأصليين يشكلون أكثر من ١٥ في المائة من المجموع.

٤٤- وتمتد الجزر الأليوتية لمسافة ٩٣٠ ١ كيلومتراً من شبه جزيرة ألاسكا في شمال المحيط الهادئ وتشمل نحو ١٥٠ جزيرة بركانية المنشأ يبلغ مجموع مساحتها ٦٦٦ ١٧ كيلومتراً مربعاً. ومعظم السكان البالغ عددهم ١٦٢ ٨ نسمة من أهل البلاد الأصليين.

٤٥- وتضم هاواي، وهي الولاية الخمسون سلسلة من نحو ١٣٠ جزيرة تمثل ذرى جبال بركانية مغمورة تمتد عبر شمال المحيط الهادئ لمسافة ٤٠٠ ٢ كيلومتر. وتقع الجزر الرئيسية (هاواي وماوي وكاهولاوي ولاناي ومولوكاي وواهو وكاواي ونييهاو) في الطرف الجنوبي الشرقي، على مسافة ٨٠٠ ٣ كيلومتر تقريباً من الأرض القارية. وهناك عدة براكين نشطة تشمل ماونا لوا (١٦٩ ٤ متراً) وكيلاوي (٢٠٥ ٤ متراً). والمناخ بصفة عامة شبه استوائي؛ وجبل وايالييلي في كاواي هو البقعة الأكثر إمطاراً في الولايات المتحدة حيث يبلغ متوسط الأمطار السنوية ١٦٨ ١ سنتيمتراً. وحتى إجراء تعداد عام ٢٠٠٠، كان عدد السكان يزيد عن ١,٢ مليون وينتمون إلى أصول مختلفة؛ فهناك ٩,٤ في المائة منهم من سكان هاواي الأصليين ومن جزر أخرى بالمحيط الهادئ و١٧ في المائة من أصل ياباني و١٤ في المائة من أصل فلبيني و٢٤ في المائة من البيض.

٤٦- وتوجد غوام، وهي إقليم تابع للولايات المتحدة يتمتع بالحكم الذاتي، على بعد ٦٠٠ ٩ كيلومتر تقريباً من القارة في غرب المحيط الهادئ. وهي أكبر جزر مريانا وأبعدها في اتجاه الجنوب ويبلغ طولها ٤٨ كيلومتراً وتضم ٥٤١ كيلومتراً مربعاً من الأرض. وأعلى نقطة هي جبل لاملام (٤٠٥ أمتار فوق مستوى البحر). ويبلغ إجمالي عدد السكان ٨٠٥ ١٥٤ منهم ٣٧ في المائة من تشامورو فقط مع وجود نسبة ٥,١ في المائة أخرى ينحدرون من تشامورو إضافة إلى عنصر أو عرق آخر. وهناك ٤٧,٨ في المائة من السكان ولدوا خارج غوام، و٢١,١ في المائة من الفلبين و١٢,٣ في المائة من الولايات المتحدة.

بيانات السكان والإسكان: ٢٠٠٠

الجغرافية: غوام

(*ملاحظة*: للاطلاع على معلومات بشأن حماية السرية ونسبة الخطأ خارج العينات، والتعاريف، انظر الحاشية أدناه.)

الموضوع	العدد	النسبة المئوية
الجنس والعمر		
مجموع السكان	١٥٤ ٨٠٥	١٠٠,٠
ذكور	٧٩ ١٨١	٥١,١
إناث	٧٥ ٦٢٤	٤٨,٩
أقل من ٥ سنوات	١٦ ٧٨٥	١٠,٨
٥ إلى ٩ سنوات	١٦ ٠٩٠	١٠,٤
١٠ إلى ١٤ سنة	١٤ ٢٨١	٩,٢
١٥ إلى ١٩ سنة	١٢ ٣٧٩	٨,٠
٢٠ إلى ٢٤ سنة	١١ ٩٨٩	٧,٧
٢٥ إلى ٣٤ سنة	٢٥ ٨٥٠	١٦,٧
٣٥ إلى ٤٤ سنة	٢٣ ١٤١	١٤,٩
٤٥ إلى ٥٤ سنة	١٦ ٥٤٨	١٠,٧
٥٥ إلى ٥٩ سنة	٤ ٩٩٣	٣,٢
٦٠ إلى ٦٤ سنة	٤ ٥٣٤	٢,٩
٦٥ إلى ٧٤ سنة	٥ ٨٦٠	٣,٨
٧٥ إلى ٨٤ سنة	٢ ٠٠٠	١,٣
٨٥ سنة فأكثر	٣٥٥	٠,٢
العمر الوسيط (بالسنين)	٢٧,٤	(X)

الموضوع	العدد	النسبة المئوية
١٨ سنة فأكثر	٩٩ ٩٥١	٦٤,٦
ذكور	٥٠ ٩٣٢	٣٢,٩
إناث	٤٩ ٠١٩	٣١,٧
٢١ سنة فأكثر	٩٢ ٨٠٢	٥٩,٩
٦٢ سنة فأكثر	١٠ ٧٨٩	٧,٠
٦٥ سنة فأكثر	٨ ٢١٥	٥,٣
ذكور	٣ ٩٥٣	٢,٦
إناث	٤ ٢٦٢	٢,٨
الأصل العرقي والعنصر		
مجموع السكان	١٥٤ ٨٠٥	١٠٠,٠
عرق أو عنصر واحد	١٣٣ ٢٥٢	٨٦,١
سكان أصليون بجزر هاواي وجزر أخرى بالمحيط الهادئ[(١)]	٦٩ ٠٣٩	٤٤,٦
كارولييني	١٢٣	٠,١
تشامورو	٥٧ ٢٩٧	٣٧,٠
تشوكيسي	٦ ٢٢٩	٤,٠
كوسري	٢٩٢	٠,٢
مارشالي	٢٥٧	٠,٢
بالاوي	٢ ١٤١	١,٤
بوهنبي	١ ٣٦٦	٠,٩
يابيسي	٦٨٦	٠,٤
سكان جزر أخرى بالمحيط الهادئ	٦٤٨	٠,٤
آسيوي	٥٠ ٣٢٩	٣٢,٥
صيني	٢ ٧٠٧	١,٧
فلبيني	٤٠ ٧٢٩	٢٦,٣
ياباني	٢ ٠٨٦	١,٣
كوري	٣ ٨١٦	٢,٥
آسيويون آخرون	٩٩١	٠,٦
بيض	١٠ ٥٠٩	٦,٨
أمريكي أسود أو أفريقي	١ ٥٦٨	١,٠
عنصر آخر أو مجموعة عرقية أخرى	١ ٨٠٧	١,٢
عنصران أو مجموعتان عرقيتان أو أكثر	٢١ ٥٥٣	١٣,٩
تشامورو ومجموعة (مجموعات) أخرى	٧ ٩٤٦	٥,١
مجموعات آسيوية ومجموعات أخرى	١٠ ٨٥٣	٧,٠

ملاحظة: حفاظاً على السرية، يطبق مكتب التعداد إجراءات إحصائية تأخذ ببعض عدم اليقين بشأن البيانات عن مناطق جغرافية صغيرة بها مجموعات صغيرة من السكان. وتشمل نتائج التعداد في هذه الجداول نسبة خطأ خارج العينات لكنها لا تتضمن خطأ العينة. وعلى مستعملي البيانات الذين يعدون تقديراتهم الخاصة باستخدام بيانات هذه الجداول ذكر اسم مكتب التعداد باعتباره مصدر البيانات الأصلية فقط. انظر أيضاً تعاريف المواضيع.

– تمثل الصفر أو مقربة إلى الصفر. (X) غير منطبقة.

(١) تصنيف السكان بحسب العنصر والأصل العرقي يعكس رأي مكتب الإدارة والميزانية "مراجعات لتصنيف البيانات الاتحادية بشأن العنصر والأصل العرقي"، السجل الاتحادي، المجلد ٦٢ رقم ٢١٠، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الصفحات ٥٨٧٨٢-٥٨٧٩٠.

٤٧- ويشمل كومنولث جزر ماريانا الشمالية أرخبيلاً من ١٦ جزيرة تمتد نحو ٧٥٠ كيلومتراً في غربي المحيط الهادئ على بعد ٢ ٤٠٠ كيلومتر تقريباً شرقي الفلبين. والجزر الرئيسية الثلاثة هي سايبان وتينيان وروتا؛ ويبلغ إجمالي مساحة الأراضي ٤٧٧ كيلومتراً مربعاً.ويبلغ مجموع السكان ٦٩ ٢٢١ نسمة، وأكبر جماعة عرقية هي تشامورو، ويدعي ٢٧,٨ من السكان أنهم كلهم أو بعضهم من التشامورو. والصناعة الرئيسية هي السياحة وإن كان هناك مقيمون كثيرون يمارسون زراعة الكفاف وتصدير لب جوز الهند.

بيانات السكان والإسكان: ٢٠٠٠
الجغرافية: كومنولث جزر ماريانا الشمالية

(*ملاحظة*: للاطلاع على معلومات بشأن حماية السرية ونسبة الخطأ خارج العينات، والتعاريف، انظر الحاشية أدناه.)

الموضوع	العدد	النسبة المئوية
الجنس والعمر		
مجموع السكان	٦٩ ٢٢١	١٠٠,٠
ذكور	٣١ ٩٨٤	٤٦,٢
إناث	٣٧ ٢٣٧	٥٣,٨
أقل من ٥ سنوات	٥ ٧٩٢	٨,٤
٥ إلى ٩ سنوات	٥ ٤٢٠	٧,٨
١٠ إلى ١٤ سنة	٤ ٣٧٧	٦,٣
١٥ إلى ١٩ سنة	٣ ٩٤٣	٥,٧
٢٠ إلى ٢٤ سنة	٧ ٥٦٦	١٠,٩
٢٥ إلى ٣٤ سنة	٢٠ ١٨١	٢٩,٢
٣٥ إلى ٤٤ سنة	١٢ ٦٥١	١٨,٣
٤٥ إلى ٥٤ سنة	٦ ٢٠٨	٩,٠
٥٥ إلى ٥٩ سنة	١ ١٩٩	١,٧
٦٠ إلى ٦٤ سنة	٨٣٧	١,٢
٦٥ إلى ٧٤ سنة	٧٤٨	١,١
٧٥ إلى ٨٤ سنة	٢٣٣	٠,٣
٨٥ سنة فأكثر	٦٦	٠,١
العمر الوسيط (بالسنين)	٢٨,٧	(X)
١٨ سنة فأكثر	٥١ ٤٨٨	٧٤,٤
ذكور	٢٢ ٨٢٥	٣٣,٠
إناث	٢٨ ٦٦٣	٤١,٤
٢١ سنة فأكثر	٤٨ ٤٤٨	٧٠,٠
٦٢ سنة فأكثر	١ ٥٠١	٢,٢
٦٥ سنة فأكثر	١ ٠٤٧	١,٥
ذكور	٥٠٦	٠,٧

الموضوع	العدد	النسبة المئوية
إناث	٥٤١	٠,٨
الأصل العرقي والعنصر		
مجموع السكان	٦٩ ٢٢١	١٠٠,٠
عرق أو عنصر واحد	٦٢ ٣٦٦	٩٠,١
سكان أصليون بجزر هاواي وجزر أخرى بالمحيط الهادئ[1]	٢٢ ٠٠١	٣١,٨
كارولييني	٢ ٦٥٢	٣,٨
تشامورو	١٤ ٧٤٩	٢١,٣
تشوكيسي	١ ٣٩٤	٢,٠
كوسري	٥٦	٠,١
مارشالي	١١٢	٠,٢
بالاوي	١ ٦٨٥	٢,٤
بوهنبي	٦٤٠	٠,٩
يابيسي	٢٠٤	٠,٣
سكان جزر أخرى بالمحيط الهادئ	٥٠٩	٠,٧
آسيوي	٣٨ ٦١٠	٥٥,٨
بنغلاديشي	٨٧٣	١,٣
صيني	١٥ ٣١١	٢٢,١
فلبيني	١٨ ١٤١	٢٦,٢
ياباني	٩٥٢	١,٤
كوري	٢ ٠٢١	٢,٩
نيبالي	٣٠٠	٠,٤
آسيويون آخرون	١ ٠١٢	١,٥
بيض	١ ٢٤٠	١,٨
أمريكي أسود أو أفريقي	٤١	٠,١
عنصر آخر أو مجموعة عرقية أخرى	٤٧٤	٠,٧
عنصران أو مجموعتان عرقيتان أو أكثر	٦ ٨٥٥	٩,٩
كارولييني ومجموعة (مجموعات) أخرى	٢ ١٢٤	٣,١
تشامورو ومجموعة (مجموعات) أخرى	٤ ٣٨٣	٦,٣
مجموعات آسيوية ومجموعات أخرى	٣ ٠١٦	٤,٤

ملاحظة: حفاظاً على السرية، يطبق مكتب التعداد إجراءات إحصائية تأخذ ببعض عدم اليقين بشأن البيانات عن مناطق جغرافية صغيرة بها مجموعات صغيرة من السكان. وتشمل نتائج التعداد في هذه الجداول نسبة خطأ خارج العينات لكنها لا تتضمن خطأ العينة. وعلى مستعملي البيانات الذين يعدون تقديراتهم الخاصة باستخدام بيانات هذه الجداول ذكر اسم مكتب التعداد باعتباره مصدر البيانات الأصلية فقط. انظر أيضاً تعاريف المواضيع.

– تمثل الصفر أو مقربة إلى الصفر. (X) غير منطبقة.

(١) تصنيف السكان بحسب العنصر والأصل العرقي يعكس رأي مكتب الإدارة والميزانية "مراجعات لتصنيف البيانات الاتحادية بشأن العنصر والأصل العرقي"، السجل الاتحادي، المجلد ٦٢ رقم ٢١٠، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الصفحات ٥٨٧٨٢-٥٨٧٩٠.

٤٨- وتعد ساموا الأمريكية أقصى امتداد صوب الجنوب للولاية القضائية للولايات المتحدة، وهي إقليم يشمل ٧ جزر صغيرة في الطرف الشرقي من سلسلة جزر ساموا في جنوب المحيط الهادئ في منتصف الطريق بين هونولولو وسيدني في أستراليا. وهي تشمل تتويلا وأونوو ومجموعة مانو وجزر روز وجزر سوين وتغطي ١٩٩ كيلومتراً مربعاً. وهي بركانية وجبلية وتحيط بها صخور مرجانية، وتحتفظ بالكثير من ثقافتها البولينيزية الأصلية. ويتألف السكان البالغ عددهم ٥٧ ٢٩١ نسمة من مواطنين للولايات المتحدة منهم نحو ٩٢ في المائة من أهالي ساموا والباقي ينتمون أساساً إلى تونغا أو جزر أخرى في المحيط الهادئ.

بيانات السكان والإسكان: ٢٠٠٠

الجغرافية: ساموا الأمريكية

(*ملاحظة*: للاطلاع على معلومات بشأن حالة السرية ونسبة الخطأ خارج العينات، والتعاريف، انظر الحاشية أدناه)

الموضوع	العدد	النسبة المئوية
الجنس والعمر		
مجموع السكان	٥٧ ٢٩١	١٠٠,٠
ذكور	٢٩ ٢٦٤	٥١,١
إناث	٢٨ ٠٢٧	٤٨,٩
أقل من ٥ سنوات	٧ ٨٢٠	١٣,٦
٥ إلى ٩ سنوات	٧ ٧٨٨	١٣,٦
١٠ إلى ١٤ سنة	٦ ٦٠٤	١١,٥
١٥ إلى ١٩ سنة	٥ ٢٢٣	٩,١
٢٠ إلى ٢٤ سنة	٤ ٤٧٦	٧,٨
٢٥ إلى ٣٤ سنة	٨ ٧٠٧	١٥,٢
٣٥ إلى ٤٤ سنة	٧ ٣٦١	١٢,٨
٤٥ إلى ٥٤ سنة	٤ ٧٣٣	٨,٣
٥٥ إلى ٥٩ سنة	١ ٤٧٤	٢,٦
٦٠ إلى ٦٤ سنة	١ ٢٠٤	٢,١
٦٥ إلى ٧٤ سنة	١ ٣٤٥	٢,٣
٧٥ إلى ٨٤ سنة	٤٦٥	٠,٨
٨٥ سنة فأكثر	٩١	٠,٢
العمر الوسيط (بالسنين)	٢١,٣	(×)
١٨ سنة فأكثر	٣١ ٧٥٣	٥٥,٤
ذكور	١٦ ٠١٨	٢٨,٠
إناث	١٥ ٧٣٥	٢٧,٥
٢١ سنة فأكثر	٢٨ ٩٥٠	٥٠,٥
٦٢ سنة فأكثر	٢ ٥٨١	٤,٥
٦٥ سنة فأكثر	١ ٩٠١	٣,٣

الموضوع	العدد	النسبة المئوية
ذكور	٨٦٠	١,٥
إناث	١ ٠٤١	١,٨
الأصل العرقي والعنصر		
مجموع السكان	٥٧ ٢٩١	١٠٠,٠
عرق أو عنصر واحد	٥٤ ٨٨٢	٩٥,٨
سكان أصليون من جزر هاواي وجزر أخرى بالمحيط الهادئ[(١)]	٥٢ ٤٨٦	٩١,٦
ساموای	٥٠ ٥٤٥	٨٨,٢
نيواي	١٨	–
توكيلاوي	٤٥	٠,١
تونغاي	١ ٥٩٨	٢,٨
فيجي	٨٠	٠,١
سكان جزر أخرى بالمحيط الهادئ	٢٠٠	٠,٣
آسيوي	١ ٦٣١	٢,٨
صيني	٣١٠	٠,٥
فلبيني	٧٩٢	١,٤
ياباني	١٦	–
كوري	٢٩٤	٠,٥
هندي آسيوي	٧	–
آسيويون آخرون	٢١٢	٠,٤
بيض	٥٦٥	١,٠
أمريكي أسود أو أفريقي	١٩	–
عنصر آخر أو مجموعة عرقية أخرى	١٨١	٠,٣
عنصران أو مجموعتان عرقيتان أو أكثر	٢ ٤٠٩	٤,٢
ساموای ومجموعات أخرى	١ ٩٩١	٣,٥
آسيويون ومجموعات أخرى	٨٠٣	١,٤
بيض ومجموعات أخرى	٤٥٨	٠,٨

ملاحظة: حفاظاً على السرية، يطبق مكتب التعداد إجراءات إحصائية تأخذ ببعض عدم اليقين بشأن البيانات عن مناطق جغرافية صغيرة بها مجموعات صغيرة من السكان. وتشمل نتائج التعداد في هذه الجداول نسب خطأ خارج العينات لكنها لا تتضمن خطأ العينة. وعلى مستعملي البيانات الذين يعيدون تقديراتهم الخاصة باستخدام بيانات هذه الجداول ذكر اسم مكتب التعداد باعتباره مصدر البيانات الأصلية فقط. انظر أيضاً تعاريف المواضيع.

– تمثل الصفر أو مقربة إلى الصفر. (×) غير منطبقة.

(١) تصنيف السكان بحسب العنصر والأصل العرقي يعكس رأي مكتب الإدارة والميزانية "مراجعات لتصنيف البيانات الاتحادية بشأن العنصر والأصل العرقي"، السجل الاتحادي، المجلد ٦٢ رقم ٢١٠، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الصفحات ٥٨٧٨٢-٥٨٧٩٠.

٤٩- وتشمل الأقاليم الأخرى التابعة للولايات المتحدة في المحيط الهادئ جزيرة ويك (وشقيقاتها جزر ويلكس وبيل)، وهي جزيرة مرجانية في وسط المحيط الهادئ وعدد سكانها ١٢٤ نسمة (معظمهم موظفون حكوميون ومقاولون للولايات المتحدة ولا يوجد سكان محليون)؛ وجزر ميدواي (وتشمل جزر ساند والجزر الشرقية) في شمال المحيط الهادئ ولا يوجد

بهـــا ســـكان محلـــيون لكن بها نحو ١٥٠ شخصاً من جهاز الثروة السمكية والحياة البرية؛ وجزيرة جونستون المرجانية ومســـاحتها الإجمالـــية ٢,٨ كيلومتر مربع ولا يوجد بها سكان محليون؛ وجزر هاولاند وجارفيز وبيكر، ولا يوجد بها سكان وتديرها وزارة الداخلية؛ وسلسلة كينغمان الصخرية، التي لا يوجد بها سكان وتديرها البحرية الأمريكية؛ وجزيرة باميرا المرجانية، وهي ملكية خاصة لوزارة الداخلية التي تديرها.

٥٠- وفي البحر الكاريبي تمثل بورتوريكو إقليماً يتمتع بالحكم الذاتي من أقاليم الكومنولث وتوجد في الطرف الشرقي لجـــزر الأنتيل الكبرى. والجزيرة الرئيسية هي في معظمها جبلية ويحيط بها سهل ساحلي؛ وسيرو ديل بونتا في كورديليرا الوســـطى هي أعلى ارتفاع فيها، حيث تبلغ ٣٢٥ ١ مترا فوق مستوى البحر. وتمتد الجزيرة الرئيسية ١٥٣ كيلومتراً من الشرق إلى الغرب و٥٨ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب، وتشمل نحو ١٠٠ ٩ كيلومتر مربع. وتتمتع بورتوريكو بمناخ استوائي معتدل ولكنها تتعرض للأعاصير. والسكان البالغ عددهم ٣,٨ مليون نسمة معظمهم من أصل أمريكي لاتيني من ســـلالة الغـــزاة الاســـبان والسلافيين. ويقيم نحو ٣,٤ مليون من البورتوريكيين في الولايات المتحدة القارية. والأنشطة الاقتصادية الرئيسية تشمل السياحة والصناعات التحويلية الخفيفة والزراعة.

٥١- وعـــلى بعد ٦٠ ميلاً تقريباً شرق جزيرة بورتوريكو الرئيسية توجد جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة، وهي مجموعـــة جـــزر الانتـــيل الصغرى الواقعة في أقصى الغرب في جزر الهند الغربية. ورغم أن أكثر من ٥٠ جزيرة وجزيرة منخفضة ومنفصلة تشكل هذه المجموعة الجزرية في أقصى الغرب، إلا أن هناك ثلاث جزر فقط لها حجم وسكان يعتد بهم هي سانت توماس وسانت جون وسانت كروا؛ وهي معاً تشكل مساحة تبلغ ٣٥٢ كيلومتراً مربعاً من الأراضي. وأعلى نقطـــة فـــيها هـــي جبل كروان في جزيرة سانت توماس حيث يبلغ ارتفاعه ٤٧٤ متراً. والمناخ شبه مداري، والأنشطة الرئيســـية تشمل السياحة والصناعة التحويلية الخفيفة والزراعة. وأظهر تعداد السكان لعام ٢٠٠٠ أن عدد سكان جزر فيرجن الأمريكية بلغ ٦١٢ ١٠٨ نسمة في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، منهم ٧٨ في المائة من الأمريكيين الأفارقة. وفي أقصى الطرف الغربي لهايتي توجد جزيرة نافاسا التي لا يوجد بها سكان وتديرها إدارة حرس السواحل التابعة للولايات المتحدة.

ثانياً - الهيكل السياسي العام

ألف - الشكل الجمهوري للحكومة

٥٢- الولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية هـــي جمهورية اتحادية تضم ٥٠ ولاية إلى جانب عدد من أقاليم الكومنولث والممتلكات. ودستور الولايات المتحدة الأمريكية هو الأداة المركزية للحكم والقانون الأسمى للبلاد. وهذا الدستور الذي اعتمد في عام ١٧٨٩، هو أقدم دستور مكتوب في العالم لا يزال معمولاً به حتى الآن، وهو يدين بقوة بقائه إلى بساطته ومرونـــته. فهو إذ وضع أساساً ليوفر إطاراً لحكم أربعة ملايين نسمة في ١٣ مستعمرة من المستعمرات المختلفة البريطانية الســـابقة عـــلى طول الساحل الأطلسي، فقد صممت أحكامه الأساسية بشكل سليم إلى درجة أنه أمكن بإدخال ٢٧ تعديلاً فقط أن يخدم الآن احتياجات نحو ٢٥٠ مليون نسمة في ٥٠ ولاية أكثر تنوعاً وفي وحدات مكونة أخرى تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ.

٥٣- ورغـــم أن الدستور قد تغير في عدد من المجالات منذ أن اعتمد أولاً، فإن معظم مبادئه الأساسية تظل كما هي حسبما وضعت في ١٧٨٩:

- إرادة الشعب تشكل الأساس لشرعية الحكومة، وللشعب الحق في تغيير شكل الحكومة الوطنية بوسائل قانونية محددة في الدستور ذاته.

- الفروع الرئيسية الثلاثة للحكم الاتحادي (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والسلطة القضائية) هي سلطات منفصلة ومتمايزة عن بعضها البعض. والسلطات المخولة لكل منها توازنها بشكل دقيق السلطات المخولة للهيئتين الأخريين. ويخدم كل فرع كأداة رقابة على أي تجاوزات ممكنة من الفرعين الآخرين.

- للدستور وضع يسمو على جميع القوانين الأخرى والقرارات التنفيذية واللوائح، بما في ذلك المعاهدات.

- جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ويحق لهم التمتع بحمايته على قدم المساواة. وجميع الولايات متساوية ولا يمكن أن يتلقى أي منها معاملة خاصة من الحكومة الاتحادية. وفي حدود الدستور يجب أن "تحترم كل ولاية وتعتد اعتداداً كاملاً ومخلصاً بقوانين كل ولاية أخرى وسجلاتها الرسمية وإجراءاتها القضائية". [من المستقر تماماً أن المطلب الدستوري للولايات بأن "تعتد اعتداداً كاملاً ومخلصاً" يسمح للولايات، لأسباب تتعلق بالسياسة العامة، بالامتناع عن "الاعتراف واحترام" قوانين ولايات أخرى في ظروف معينة. انظر مثلاً [*Nevada v. Hall* 400 U.S. 410, 422(1979)]. وحكومات الولايات، مثلها مثل الحكومة الاتحادية، يجب أن تكون جمهورية في شكلها مع بقاء السلطة في نهاية المطاف للشعب.

- السلطات التي لا تمنح للحكومة الاتحادية يُحتفظ بها للولايات أو للشعب.

٥٤- ويأتي الدستور والحكومة الاتحادية في قمة هرم الحكم الذي يشمل الولايات الخمسين وعدة مئات من الولايات القضائية المحلية. وفي نظام الولايات المتحدة الأمريكية لكل مستوى من الحكم درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي. والتراعات بين مختلف الولايات القضائية تحل عادة عن طريق المحاكم. غير أن هناك مسائل تنطوي على مصالح وطنية وتتطلب تعاون جميع المستويات الحكومية معاً وينص الدستور على هذه الحالات أيضاً. وعلى سبيل المثال، تدار المدارس العامة (الممولة من الحكومة) إلى حد بعيد بمعرفة السلطات المحلية التي تتبع، حتى على مستوى الجامعة، المعايير الموضوعة على مستوى الولاية. والمدارس الخاصة مطالبة أيضاً بصفة عامة بمراعاة نفس المعايير. ومع ذلك فإن الحكومة الاتحادية تساعد أيضاً هذه المدارس حيث يعتبر محو الأمية والتحصيل التعليمي من المسائل ذات الأهمية الوطنية الحيوية. وفي مجالات أخرى مثل الإسكان والصحة والرعاية الاجتماعية هناك شراكة مماثلة بين مختلف مستويات الحكم.

٥٥- وفي الولايات يوجد بصفة عامة مستويان أو أكثر للحكم. فمعظم الولايات تنقسم إلى مقاطعات وتندمج مناطق التركز السكاني في مجالس بلدية أو أشكال أخرى من الحكم المحلي (المدنية، البلدة، القرية الدائرة، الناحية) وإضافة إلى ذلك تقدم المدارس وأقسام الخدمات الخاصة المحلية التعليم العام وخدمات أخرى متنوعة (على سبيل المثال المياه وخدمات الصرف، والحريق وخدمات الطوارئ والتعليم العالي وخدمات المستشفيات والنقل العام). ورؤساء الحكومات الاتحادية والولايات والمقاطعات والمجالس البلدية وغيرها من أشكال الحكم المحلي ينتخبون في معظمهم ديمقراطياً ولكن بعضهم يعينه موظفون آخرون ينتخبون هم أنفسهم بشكل ديمقراطي. ورؤساء أقسام الخدمات الخاصة إما أن يُنتخبوا بالمثل بطريقة ديمقراطية أو يعينوا مع غلبة نظام الانتخاب في حالة الأقسام التعليمية.

٥٦- ويقيم الدستور الاتحادي نظاماً ديمقراطياً للحكم على المستوى الاتحادي ويكفل نظاماً جمهورياً على مستوى الولايات والمستوى المحلي. وينتخب على المستوى الاتحادي رئيس الجمهورية ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة. وهناك اختلاف كبير في البنى الحكومية للولايات ووحدات الحكم الأقل مستوى. فمن ولاية إلى ولاية توجد اختلافات كبيرة في عدد المسؤولين الذين ينتخبون لوحدات الحكم وفي عدد من ينتخبون منهم بحسب عدد السكان الذين تضمهم. فعلى مستوى الولاية ينتخب الحاكم ونائب الحاكم والمدعي العام وغيرهم من رؤساء الإدارات الحكومية في الولاية وأعضاء السلطة التشريعية ذات المجلسين (لنبراسكا مجلس تشريعي واحد). وفي كثير من الولايات، يجري أيضاً انتخاب قضاة المحكمة العليا للولاية والقضاة في محاكم مختلفة أقل درجة. وينتخب على مستوى المقاطعة أعضاء الهيئة الحاكمة للمقاطعة ومسؤول تنفيذي رئيسي ومأمور (شريف) وكاتب ومراجع حسابات ومحقق للوفيات المشتبه بها وما شابه ذلك، ومسؤولون قضائيون على مستوى أقل مثل قضاة الصلح وموظفي الأمن. ويشمل المسؤولون الذين ينتخبون على مستوى المجلس البلدي عادة العمدة وأعضاء المجلس الحاكم أو اللجنة. وجميع الانتخابات حتى تلك التي تجرى لوظائف اتحادية تتم بمعرفة الولايات أو أقسامها الفرعية السياسية.

٥٧- ويجري انتخاب الموظفين المسؤولين على مختلف المستويات وفقاً لانتخابات تجرى في مواعيد منتظمة ولفترات محددة تتباين عادة في طولها بين سنة وست سنوات. وتملأ المناصب الشاغرة عن طريق انتخابات خاصة أو عن طريق التعيين أو عن طريق الجمع بين النهجين معاً. وتجرى الانتخابات بالاقتراع السري.

٥٨- وبينما لا ينشئ الدستور أو ينظم الأحزاب السياسية فإن معظم الانتخابات الاتحادية وعلى مستوى الولايات يهيمن عليها حزبان عريقان هما الحزب الديمقراطي الذي ترجع أصوله إلى تومس جيفرسون الذي كان رئيساً من عام ١٨٠١ إلى ١٨٠٩، والحزب الجمهوري الذي أسس عام ١٨٥٤. وكل حزب هو تحالف يتسم بحرية الحركة لمنظمات خاصة تكون على مستوى الولاية والمستوى المحلي وتتجمع كل أربع سنوات لانتخابات الرئاسة. وبينما يعتبر الحزب الديمقراطي عامة أكثر ليبرالية والحزب الجمهوري أكثر محافظة من حيث الإيديولوجية، فإنه ليس هناك معايير لتسجيل الأحزاب، والمعتقدات تختلف اختلافاً واسعاً عبر البلد. فبعض الديمقراطيين أكثر محافظة من معظم الجمهوريين، وبعض الجمهوريين أكثر ليبرالية من معظم الديمقراطيين. وحيثما يسود حزب واحد الحياة السياسية المحلية فإن السباق التنافسي الانتخابي الحقيقي يمكن في الواقع أن يكون انتخاباً أولياً داخل الحزب لاختيار مرشح الحزب للمنصب. وخلال انتخابات الرئاسة بوجه خاص يميل كل حزب إلى التنافس للحصول على أصوات الناخبين بإيديولوجية "معتدلة" أو وسطية يرتأى أنها تضم غالبية الناخبين في الأمة. ومع ذلك فإن لكل حزب جناحاً ليبرالياً وجناحاً محافظاً من الأعضاء.

٥٩- وبينما يمكن القول بأن الولايات المتحدة عامة لديها نظام حزبين، فإن كثيراً من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم "مستقلين" أو غير منتسبين لهذا الحزب أو ذاك. وهناك حالياً عضوان مستقلان يشغلان مقعدين في الكونغرس في الولايات المتحدة أحدهما في مجلس النواب والآخر في مجلس الشيوخ. وقد حصل مرشح مستقل للرئاسة على ١٨,٩ في المائة من أصوات الناخبين في انتخابات ١٩٩٢. وفي انتخابات ٢٠٠٤ حصل مرشح مستقل على ١ في المائة من الأصوات الشعبية.

٦٠- ومعظم الانتخابات تنطوي على عملية من مرحلتين. وتشمل المرحلة الأولى اختيار أو تسمية مرشح ليمثل حزباً سياسياً؛ والمرحلة الثانية يتنافس فيها مرشحو الأحزاب وأي مرشح مستقل في الانتخابات. وتختلف تنظيمات الأحزاب على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات اختلافاً واسعاً من حيث مدى وجوب أن يدلل الناخب على ولائه للحزب

قبل مشاركته في أساليب الترشيح التي يتبعها الحزب. وبشكل عام تعقد انتخابات "أولية" بين مرشحي الحزب الواحد لتحديد من يكون مرشح الحزب للمنصب. وتشمل أساليب أخرى عقد اجتماعات ومؤتمرات للحزب. وتتطلب الانتخابات الأولية عادة من الناخب التدليل على الأقل على قدر أدنى من الالتزام لحزب معين. ورغم أن الولاية قد لا تطلب وفقاً للقانون أن تجري الأحزاب السياسية "انتخابات أولية مغلقة" تقتصر على الأعضاء المسجلين في الحزب، *انظر على سبيل المثال Tashjian v. Republican Party of Conn., 479 U.S. 208(1986)*، إلا أن الولايات قد تختار السماح "بانتخابات أولية مغلقة". ومن ناحية أخرى فإن مؤتمرات الحزب واجتماعاته تتطلب عادة درجة أعلى من الانتساب الحزبي من جانب الناخب وقد تكون مفتوحة فقط لبعض مسؤولي الحزب. وما أن تعين الأحزاب مرشحيها للمنصب حتى تعقد الانتخابات العامة على مستوى الولاية. وفي جميع الانتخابات تقريباً يسمح للناخبين "بتقسيم" صوتهم بأن يختاروا مثلاً ديمقراطياً لمنصب الرئيس وجمهورياً لمنصب عضو الشيوخ. ونتيجة لذلك فإنه على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولاية يمكن أن يكون الشخص الذي يتولى أعلى منصب تنفيذي (مثل الرئيس أو الحاكم) من حزب سياسي مختلف عن أغلبية الممثلين المنتخبين في الفرع التشريعي.

باء – الحكومة الاتحادية

٦١- تتألف الحكومة الاتحادية من ثلاثة فروع: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

١- الفرع التنفيذي

٦٢- يرأس الفرع التنفيذي للحكومة رئيس الجمهورية الذي يجب طبقاً للدستور أن يكون مواطناً من مواطني الولايات المتحدة بمولده ويبلغ من العمر ٣٥ عاماً على الأقل ويكون مقيماً في البلد لمدة ١٤ عاماً على الأقل. ويُختار المرشحون لرئاسة الجمهورية بواسطة الأحزاب السياسية قبل انتخابات الرئاسة بعدة شهور، وتجرى هذه الانتخابات كل أربع سنوات (السنوات التي تقبل القسمة على أربعة) في أول يوم ثلاثاء يلي أول يوم اثنين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٣- وتعد طريقة انتخاب الرئيس من خواص نظام الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من أن أسماء المرشحين تظهر في عمليات الاقتراع فإن الناس في كل ولاية لا يصوتون مباشرة للرئيس ولنائب الرئيس. إذ يختارون بدلاً من ذلك قائمة من "ناخبي الرئيس" تساوي عدد أعضاء الشيوخ والنواب لكل ولاية في الكونغرس. ويحدد قانون كل ولاية كيفية اختيار "ناخبي الرئيس". وأخذت جميع الولايات، باستثناء ولايتين، بنظام "الفائز يحصل على كل الأصوات"، وفيه يتم منح كل قائمة "ناخبي الرئيس" للمرشح الحاصل على أعلى أصوات الولاية. واعتمدت الولايتان الأخريان نظاماً يختار فيه مواطنو كل دائرة للكونغرس ناخباً واحداً للرئاسة، على أن يتم اختيار الناخبين المتبقين وفقاً لأعلى الأصوات في الولاية.

٦٤- وطبقاً للدستور على الرئيس "أن يرعى تنفيذ القوانين بإخلاص". وللاضطلاع بهذه المسؤولية يتولى الرئيس رئاسة الفرع التنفيذي للحكومة مع سلطات واسعة لإدارة الشؤون الوطنية وأعمال الحكومة الاتحادية. وبوسع الرئيس أن يصدر تعليمات يطلق عليها أوامر تنفيذية وتكون ملزمة للوكالات الاتحادية. وللرئيس أيضاً، بوصفه القائد العام للقوات المسلحة للولايات المتحدة أن يدعو إلى الخدمة الاتحادية وحدات الولايات من الحرس الوطني. ويجوز للكونغرس أن يمنح بقانون الرئيس أو الوكالات الاتحادية سلطات واسعة لإصدار قواعد ولوائح في إطار معايير محددة في تلك القوانين. وفي وقت الحرب أو الطوارئ الوطنية يمكن أن تكون هذه السلطات الممنوحة أوسع نطاقاً مما هي في وقت السلم.

٦٥- ويختار الرئيس رؤساء جميع الوزارات والوكالات التنفيذية، مع مئات من الموظفين الاتحاديين الرفيعي الرتب. غير أن الغالبية الكبرى من الموظفين الاتحاديين يختارون عن طريق نظام الخدمة المدنية الذي تتم فيه التعيينات والترقيات على أساس القدرة والخبرة لا على أساس الانتماءات السياسية.

٦٦- وطبقاً للدستور فإن الرئيس هو المسؤول الاتحادي الأساسي عن علاقات الولايات المتحدة مع الدول الأجنبية. وفي هذا الصدد يتولى رئيس الجمهورية "رئاسة الحكومة" و"رئاسة الدولة" ويعين الرئيس السفراء والوزراء والقناصل رهناً بالتصديق على ذلك من مجلس الشيوخ، ويستقبل السفراء الأجانب وغيرهم من المسؤولين العامين. ويدير الرئيس، مع وزير الخارجية، جميع الاتصالات الرسمية مع الحكومات الأجنبية. وأحياناً يمكن أن يشترك الرئيس شخصياً في مؤتمرات القمة التي يجتمع فيها رؤساء الحكومات لإجراء مشاورات مباشرة.

٦٧- والرئيس مسؤول، من خلال وزارة الخارجية، عن حماية مواطني الولايات المتحدة في الخارج. ويقرر الرئيس ما إذا كان ينبغي الاعتراف بالدول الجديدة والحكومات الجديدة ويتفاوض مع الدول الأخرى بشأن المعاهدات، وتصبح هذه ملزمة للولايات المتحدة عندما تقرها أغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين والمصوتين. ويجوز أن يتفاوض الرئيس أيضاً مع الدول الأجنبية بشأن اتفاقات تنفيذية لا تخضع لمشورة وموافقة مجلس الشيوخ استناداً إلى السلطة القانونية والصلاحيات الدستورية المرتبطة بالمنصب.

٦٨- وعلى الرغم من أن الدستور ينص على أن جميع السلطات التشريعية مخولة للكونغرس، فإن الرئيس بوصفه صانع السياسة العامة، له أيضاً دور أساسي في العملية التشريعية. وبوسع الرئيس أن يعترض على أي مشروع قانون يقره الكونغرس ولا يصبح هذا المشروع قانوناً ما لم يقرر تجاوز قرار الرئيس ثلثا الأعضاء في كل مجلس من مجلسي الكونغرس. وكثير من التشريعات التي تقدم إلى الكونغرس معدة بمبادرة من الفرع التنفيذي. ويجوز للرئيس، في تقريره السنوي (الخطاب الخاص "بحالة الاتحاد") وفي رسائل أخرى إلى الكونغرس أن يقترح تشريعاً يعتقد أنه ضروري. وللرئيس سلطة دعوة الكونغرس إلى دورة خاصة. وعلاوة على ذلك فإن الرئيس، بوصفه رئيس حزب سياسي والمسؤول التنفيذي الأول في حكومة الولايات المتحدة، بوسعه أن يؤثر على الرأي العام وأن يؤثر بذلك على مجرى التشريع في الكونغرس.

٦٩- ويعين الرئيس أيضاً القضاة الاتحاديين، بمن فيهم قضاة المحكمة العليا للولايات المتحدة، رهناً بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ. وللرئيس سلطة منح عفو كامل أو مشروط لأي شخص مدان بانتهاك لقانون اتحادي، إلا في حالة المحاكمة البرلمانية. وقد أصبحت سلطة العفو تشمل سلطة تقصير مدة السجن وتخفيض الغرامات.

٧٠- وتتولى شؤون إنفاذ وإدارة القوانين الاتحادية بشكل يومي الإدارات التنفيذية المختلفة التي ينشئها الكونغرس لمعالجة مجالات خاصة من الشؤون الوطنية والدولية. ويشكل رؤساء الإدارات الذين يختارهم الرئيس ويوافق عليهم مجلس الشيوخ، مجلس مستشارين يعرف عامة بديوان الرئاسة. وديوان الرئاسة هذا هو هيئة استشارية غير رسمية غير منصوص عليها في الدستور. ويضم أعضاء هذا الديوان وزراء الزراعة والتجارة والدفاع والتعليم والطاقة والصحة والخدمات الإنسانية، والإسكان والتنمية الحضرية، والداخلية والعمل والخارجية والنقل والخزانة وشؤون المحاربين القدامى، وكذلك النائب العام الذي يرأس وزارة العدل. وتشمل بعض الوزارات التنفيذية وكالات تابعة كبرى، مثل الإدارة الاتحادية للطيران (وزارة النقل)، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (وزارة العدل)، ومكتب شؤون الهنود والمحميات الطبيعية الوطنية (وزارة الداخلية).

٧١- وفي ٢٥ تشـــرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وقع الرئيس جورج و. بوش قانون الأمن الداخلي لعام ٢٠٠٢، وهو القـــانون العـــام ١٠٧-٢٩٦ (116 Stat. 2135) الـــذي ينشئ وزارة الأمن الداخلي وهي وكالة جديدة على المستوى الـــوزاري. والمهمـــة الرئيسية لوزارة الأمن الداخلي، كما نص عليها قانون الأمن الداخلي، هي منع الهجمات الإرهابية داخـــل الولايات المتحدة، وتقليل تعرض الولايات المتحدة للإرهاب؛ وتقليل الضرر إلى أدنى حد والمساعدة على التصدي لـــلهجمات الإرهابية التي تقع داخل الولايات المتحدة؛ وتنفيذ كافة وظائف الكيانات المنقولة إلى الوزارة، بما فيها العمل كجهـــة وصل بشأن الأزمات الطبيعية والاصطناعية والتخطيط لحالات الطوارئ؛ وضمان عدم تقليص أو إهمال وظائف الوكالات والأقسام الفرعية داخل الوزارة والتي لا تتصل مباشرة بتأمين الوطن إلا في حالة استصدار قانون صريح ومحدد مـــن الكونغرس؛ ورصد الصلة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبين الإرهاب، وتنسيق الجهود لكسر هذه الحلقات، والإسهام بخلاف ذلك في الجهود المبذولة لتحريم الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٧٢- وقـــد وحد قانون الأمن الداخلي داخل الوزارة الجديدة ٢٢ وكالة حكومية و١٨٠ ٠٠٠ موظف لإنجاز هذه المهمـــة. ويشـــرف على شتى مكونات وزارة الأمن الداخلي مكتب الوزير الذي يضم مكاتب فرعية عديدة مثل مكتب المســـؤول الأول عن الخصوصية، ومكتب الحقوق المدنية والحريات المدنية، ومكتب مكافحة المخدرات، ومكتب المحامي العـــام، ومكتـــب المفتش العام، ومكتب الشؤون التشريعية، ومكتب القطاع الخاص، ومكتب الشؤون العامة، ومكتب حكومـــات الولايات والحكم المحلي للتنسيق والتأهب. وتقع الوكالات الكثيرة المدمجة في وزارة الأمن الداخلي بوجه عام داخل إحدى الإدارات الرئيسية الأربع: أمن الحدود والنقل، والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، والعلم والتكنولوجيا، وتحليل المعلومات وحماية البنية الأساسية.

٧٣- وتضم إدارة أمن الحدود والنقل العمليات الحكومية الرئيسية لأمن الحدود والنقل وتشمل: (١) مصلحة الجمارك الأمريكـــية الســـابقة (كانت تتبع من قبل وزارة الخزانة الأمريكية) وتعرف الآن باسم الهيئة الأمريكية للجمارك وحماية الحـــدود؛ (٢) تنفيذ عناصر الجهاز السابق للهجرة والجنسية (كان يعمل من قبل في إطار وزارة العدل الأمريكية) وأصبح يُعـــرف الآن باسم هيئة تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك؛ (٣) الجهاز الوقائي الاتحادي (كان يعمل من قبل في إطار إدارة الخدمات العامة الأمريكية)؛ (٤) إدارة أمن النقل (كانت تعمل من قبل في إطار وزارة النقل الأمريكية).

٧٤- وتشرف إدارة التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على التدريب على التأهب لمواجهة الكوارث المحلية وتنسق اســـتجابة الحكومة لحالات الكوارث. وتشمل هذه الإدارة (١) الوكالة الاتحادية لإدارة حالات الطوارئ (وكالة مستقلة ســـابقاً)؛ (٢) المخـــزون الوطـــني الاستراتيجي والنظام الوطني لطب الكوارث (سابقاً داخل وزارة الصحة والخدمات الإنسانية)، (٣) فريق الاستجابة للحوادث النووية (داخل وزارة الطاقة سابقاً)؛ (٤) المكتب الوطني للتأهب المحلي (داخل وزارة العدل سابقاً (مكتب التحقيقات الفيدرالي)).

٧٥- وتســـعى إدارة العـــلم والتكنولوجيا إلى الاستفادة من كافة المزايا العلمية والتكنولوجية في تأمين الوطن وتضم (١) مختـــبر القياسات البيئية (كان يعمل من قبل في إطار وزارة الطاقة الأمريكية)، (٢) المركز الوطني لتحليل الدفاعات المضـــادة للأسلحة البيولوجية (كان يتبع من قبل وزارة الدفاع الأمريكية)؛ (٣) مركز بلوم آيلند للأمراض الحيوانية (كان يتبع من قبل وزارة الزراعة الأمريكية).

٧٦- وتحلـــل إدارة تحليل المعلومات وحماية البنية الأساسية معلومات الاستخبارات ومعلومات من الوكالات الأخرى (بمـــا فيها وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي) التي تنطوي على تهديدات على أمن الوطن وتجري تقييماً لجوانب الضعف في البنية الأساسية للأمة.

٧٧- كمـــا تضـــم وزارة الأمـــن الداخلي جهاز الخدمة السرية الأمريكي (كان يعمل من قبل داخل وزارة الخزانة الأمريكية)، وحرس السواحل الأمريكية (داخل وزارة النقل سابقاً)، والخدمات الأمريكية للمواطنة والهجرة (وتنفذ مهام تقـــديم إعانـــات وخدمـــات الهجـــرة الـــتي كانـــت تؤديهـــا مصلحة الهجرة والتجنس السابقة (داخل وزارة العدل الأمريكية سابقاً).

قبل إنشاء وزارة الأمن الداخلي ...

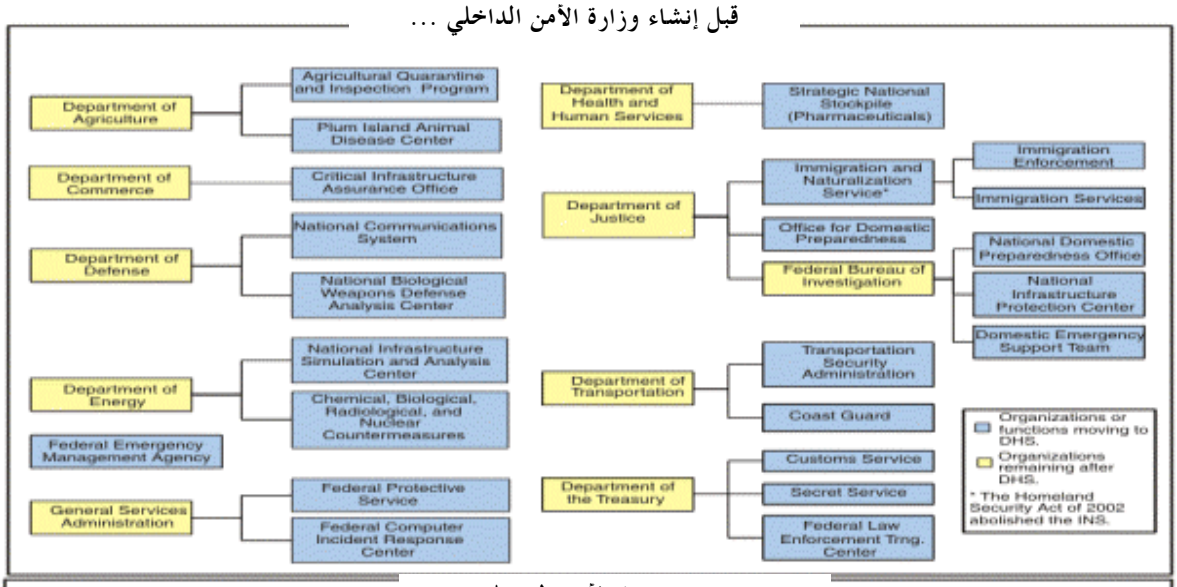

... بعد إنشاء وزارة الأمن الداخلي

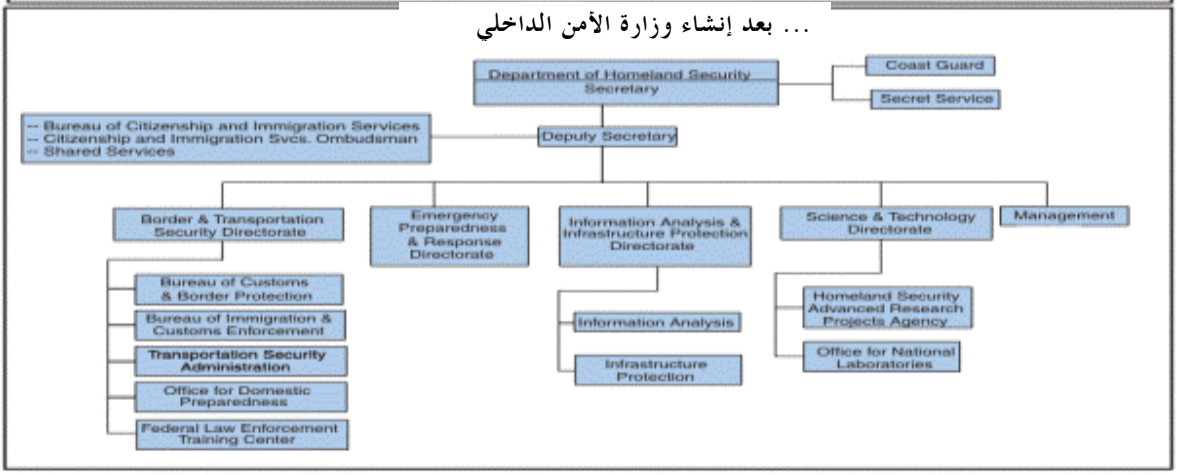

٧٨- وإضافة إلى وزراء الوزارات التنفيذية الـ ١٤، يعد رؤساء عدد من التنظيمات الحكومية الأخرى جزءاً من الديوان. ويشمل هؤلاء بصفة عامة رؤساء موظفي البيت الأبيض، ومجلس الأمن القومي، ومكتب الإدارة والميزانية، ومجلس المستشارين الاقتصاديين، ومكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، ووكالة حماية البيئة، وسياسة مكافحة المخدرات، ومجلس السياسة الداخلية، ومجلس الاقتصاد الوطني، وسفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. ويشمل مكتب رئيس الجمهورية عدداً من المنظمات الأخرى مثل مكتب العلم والتكنولوجيا ومكتب سياسة البيئة.

٧٩- وبالإضافة إلى الوزارات التنفيذية تضطلع وكالات أخرى في إطار الفرع التنفيذي يزيد عددها على الخمسين بمسؤوليات هامة عن تأمين سير عمل الحكومة والاقتصاد. وتسمى هذه في كثير من الأحيان بوكالات مستقلة نظراً لأنها من الناحية الفنية ليست جزءاً من الوزارات التنفيذية. وبعضها هيئات تنظيمية، لها سلطات الإشراف على قطاعات معينة من الاقتصاد، مثل هيئة مراقبة بورصة الأوراق المالية، واللجنة التنظيمية النووية ولجنة التجارة بين الولايات. وتوفر وكالات أخرى خدمات خاصة إما للحكومة أو للشعب، مثل مرفق بريد الولايات المتحدة، ووكالة المخابرات المركزية، ولجنة الانتخابات الاتحادية. وفي معظم الحالات أنشئت الوكالات بمعرفة الكونغرس لمعالجة شؤون أصبحت أعقد من أن تندرج في نطاق التشريع العادي. ومن بين الوكالات المستقلة الأذيع صيتاً فيلق السلام والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا). ويستخدم الفرع التنفيذي في مجموعه ٢,٨ ملايين موظف مدني.

٨٠- ووزارة الدفاع مسؤولة عن توفير القوات العسكرية اللازمة لردع أي حرب ولحماية أمن الولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه القوات الجيش والأسطول والقوات البحرية والقوات الجوية وكانت تتألف في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ من نحو ١,١ مليون عسكري عامل. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بلغ عدد النساء نحو ٠٠٠ ٢١٢ من العسكريين العاملين. ويمارس وزير الدفاع، تحت سلطة رئيس الجمهورية، السلطة المدنية والتوجيه والإشراف على وزارة الدفاع، التي تشمل الإدارات المنظمة تنظيماً مستقلاً للجيش والأسطول والقوات الجوية والهيئة المشتركة لرؤساء الأركان والقيادات القتالية الموحدة والمحددة ووكالات تابعة أخرى تقام لأغراض معينة.

٢- الفرع التشريعي

٨١- والفرع التشريعي للحكومة الاتحادية هو الكونغرس الذي يتألف من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وتشمل السلطات الممنوحة للكونغرس بمقتضى الدستور سلطات فرض ضرائب واقتراض الأموال وتنظيم التجارة بين الولايات وإعلان الحرب. وفضلاً عن ذلك، لكل مجلس أن يمارس سلطات تأديبية على أعضائه وأن يضع نظامه الداخلي، وبإضافة الكيانات ذات الصلة مثل مكتبة الكونغرس ومكتب المحاسب العام ومكتب المطبوعات الحكومي ومكتب ميزانية الكونغرس، يصبح عدد العاملين في الفرع التشريعي نحو ٠٠٠ ٣٨ موظف.

مجلس الشيوخ

٨٢- تنتخب كل ولاية عضوين في مجلس الشيوخ. وأعضاء مجلس الشيوخ يجب ألا تقل سنهم عن ٣٠ عاماً وأن يكونوا مقيمين في الولاية التي ينتخبون عنها، ومن مواطني الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ٩ سنوات على الأقل. ومدة التفويض لعضوية مجلس الشيوخ هي ست سنوات وهي مرتبة بحيث ينتخب ثلث الأعضاء كل عامين.

٨٣- ولمجلس الشيوخ سلطات معينة يختص بها وحده، وتشمل سلطة المصادقة على تعيينات رئيس الجمهورية لكبار موظفي الحكومة الاتحادية وسفرائها، وكذلك سلطة تقديم المشورة والموافقة على التصديق على المعاهدات بأغلبية ثلثي الأصوات.

٨٤- وينص الدستور على أن يكون نائب رئيس الولايات المتحدة هو رئيس مجلس الشيوخ. وليس لنائب الرئيس صوت في الاقتراع إلا في حالة تعادل الأصوات. ويختار مجلس الشيوخ رئيساً مؤقتاً من حزب الأغلبية ليرأس المجلس عندما يكون نائب الرئيس غائباً.

مجلس النواب

٨٥- يتم اختيار أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٤٣٥ عضوا بالاقتراع المباشر من الناخبين في كل ولاية، مع مراعاة عدد النواب المخصص لكل ولاية على أساس عدد سكانها. ويمثل كل نائب دائرة واحدة. ويجب ألا تقل سن النواب عن ٢٥ عاماً وأن يكونوا من مقيمي الولاية التي ينتخبون منها ومن مواطني الولايات المتحدة لمدة سبع سنوات على الأقل، وهم ينتخبون لفترة عامين.

٨٦- ويختار مجلس النواب رئيسه. ويكون رئيس المجلس دائماً عضواً في الحزب السياسي صاحب الأغلبية في المجلس.

٨٧- وزعيما الحزبين السياسيين في كل من مجلسي الكونغرس هما زعيم الأغلبية وزعيم الأقلية؛ ويساعدهما مراقبان حزبيان يؤمِّنان الاتصال بين زعامة الحزب وأعضاء المجلس. والاقتراحات التشريعية (التي يطلق عليها مشاريع قوانين قبل إنفاذها كقوانين) التي يقدمها أعضاء في مجلس النواب تتسلمها اللجنة الدائمة التي يمكن أن تعدل أو تعجل أو تؤخر أو تحذف هذه المشاريع. ويصل رؤساء اللجان إلى مناصبهم على أساس الأقدمية. ومن بين أهم لجان المجلس اللجان المعنية باعتمادات الميزانية والقضاء والشؤون الخارجية، والطرائق والموارد، واللوائح.

٨٨- ولكل من مجلسي الكونغرس سلطة تقديم تشريعات عن أي موضوع، مع استثناء هو أن مشاريع القوانين المتعلقة بالإيرادات يجب أن تصدر أساساً عن مجلس النواب. ويجوز لكل من المجلسين التصويت ضد تشريع أقره المجلس الآخر. وكثيراً ما تقتضي الضرورة تشكيل لجنة من أعضاء المجلسين لإعداد حل وسط مقبول للمجلسين قبل أن يصبح المشروع قانوناً.

دور اللجان

٨٩- من أهم مميزات الكونغرس الدور الحاسم الذي تؤديه اللجان في أعماله. وقد اكتسبت اللجان أهميتها الحالية عن طريق التطور لا عن طريق التصميم حيث لم ينص الدستور على شيء بالنسبة لإنشاء اللجان. ولمجلس الشيوخ اليوم ١٦ لجنة دائمة؛ ولمجلس النواب ٢٢ لجنة دائمة. ويتشارك المجلسان في عدد من اللجان المشتركة، مثل اللجنة المشتركة المعنية بالضرائب، ولكل منهما أيضاً عدد من اللجان الخاصة المتميزة. وتتخصص كل لجنة في مجالات محددة من التشريع والنشاط الحكومي، مثل الشؤون الخارجية والدفاع والأعمال المصرفية والزراعة والتجارة واعتمادات الميزانية وغيرها من المجالات. وكل مشروع قرار يقدم في أحد المجلسين يحال إلى لجنة للدراسة والتوصية. وقد توافق اللجنة على أي إجراء يحال إليها أو تعدله أو ترفضه. ومن المستحيل تقريباً لأي مشروع أن يصل إلى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ دون أن

يفـــوز أولاً بموافقة اللجنة. وفي مجلس النواب يتطلب التماس استثناء مشروع قانون من العرض على اللجنة توقيع ٢١٨ عضـــواً؛ وفي مجلـــس الشـــيوخ يتطلب الأمر أغلبية مجموع الأعضاء. ونادراً ما تحصل مثل هذه الاقتراحات، عملياً على التأييد المطلوب.

٩٠- ويراقب حزب الأغلبية في كل مجلس عمل اللجان. ويُختار رؤساء اللجان في اجتماع لأعضاء حزب الأغلبية في المجلـــس المعـــني أو بمعرفة مجموعات أعضاء تعين خصيصاً لذلك. وتمثل أحزاب الأقلية على أساس تناسبي في اللجان طبقاً لقوتها في كل مجلس.

٩١- وتوضـــع مشـــاريع القوانين بأساليب عدة. فبعضها تعده اللجان الدائمة وبعضها تعده لجان خاصة تنشأ لمعالجة قضايا تشريعية محددة، وبعضها يقترحه رئيس الجمهورية أو مسؤولون آخرون في الفرع التنفيذي. وللمواطنين والمنظمات خارج الكونغرس أن يقترحوا تشريعات على الأعضاء، ولفرادى الأعضاء أنفسهم أن يتقدموا بمشاريع قوانين. ويجب أن يؤيد كل مشروع عضو على الأقل في المجلس الذي قدم فيه المشروع. وترسل المشاريع بعد تقديمها إلى اللجان المعينة التي يجـــوز لهـــا أن تنظم سلسلة من الاجتماعات العلنية للسماح بعرض وجهات نظر الأشخاص الذين يؤيدون أو يعارضون التشريع. وعملية الاستماع التي يمكن أن تستمر عدة أسابيع أو شهور تفتح العملية التشريعية لمشاركة الجمهور.

٩٢- وعـــندما تـــتخذ اللجنة قراراً مواتياً بشأن مشروع قانون، يعرض التشريع المقترح بعد ذلك على الجلسة لمناقشة مفتوحة. وفي مجلس الشيوخ تسمح القواعد تقريباً بنقاش غير محدود. وفي مجلس النواب، وبالنظر إلى كثرة عدد الأعضاء، تضـــع لجنة القواعد عادة حدوداً. وعندما ينتهي النقاش يصوت الأعضاء لاعتماد مشروع القانون أو لمعارضته أو لتأجيله (وضـــعه جانـــباً) أو لإعادته إلى اللجنة. والمشروع الذي يقره أحد المجلسين يرسل إلى المجلس الآخر للتصرف. فإذا عدل المشـــروع بمعـــرفة المجلـــس الـــثاني فإنـــه يعـــاد إلى المجلس الأول لاقتراع آخر أو تشكل لجنة من أعضاء من المجلسين لتسوية الخلافات.

٩٣- وإذا أقـــر المجلســـان مشروع القانون فإنه يرسل إلى رئيس الجمهورية الذي عليه أن يتخذ إجراء بشأنه ليصبح قانوناً. وبصفة عامة للرئيس خيار التوقيع على مشروع القانون، وفي هذه الحالة يصبح قانوناً أو الاعتراض عليه. فمشروع القـــانون الـــذي يعترض عليه الرئيس يجب أن تعاد الموافقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء في المجلسين لكي يصبح قانوناً. فإذا رفـــض الرئيس توقيع مشروع القانون أو اعترض عليه، فإنه يصبح قانوناً بدون توقيعه بعد عشرة أيام من وصوله إليه (لا تدخـــل فـــيها أيـــام الأحد). والاستثناء لهذه القاعدة هو عندما ينفض الكونغرس بعد إرسال مشروع القانون إلى رئيس الجمهوريـــة وقبل انتهاء فترة العشرة أيام؛ وفي هذه الحالة فإن رفض الرئيس اتخاذ أي إجراء يبطل مشروع القانون، وهي عملية تعرف باسم "حق الاعتراض غير المباشر".

سلطات الكونغرس في الرقابة والتحقيق

٩٤- من أهم وظائف الكونغرس الرقابة والتحقيق. فوظائف الرقابة تشمل استعراض فعالية القوانين التي أقرت من قبل وتقييم تنفيذها بمعرفة الفرع التنفيذي، وكذلك التحقيق في مؤهلات وأداء أعضاء وموظفي الفروع الأخرى. وإضافة إلى ذلـــك تجرى تحقيقات لجمع معلومات عن الحاجة إلى تشريعات مقبلة. وكثيراً ما تستعين اللجان بخبراء من الخارج (غير حكوميين) للمساعدة في عقد جلسات تحقيق وإجراء دراسات تفصيلية عن القضايا المطروحة.

٩٥- وهـــناك صـــلاحيات هامة مرتبطة بسلطات الرقابة والتحقيق. وإحداها هي سلطة نشر الإجراءات ونتائجها. ومعظـــم جلســـات الـــلجان مفتوحة للجمهور وينشر عنها على نطاق واسع في وسائل الإعلام. وهكذا تمثل جلسات الكونغرس أداة هامة متاحة لصانعي القوانين لإعلام المواطنين وإثارة الاهتمام العام بالقضايا الوطنية. وتتمثل سلطة ثانية في فـــرض أداء الشـــهادة عـــلى الشهود غير الراغبين في أدائها واستدعاء الشهود الذين يرفضون الشهادة ومساءلتهم على استخفافهم بطلب الكونغرس وعلى الكذب لمن يدلون بشهادات كذبة.

٣- الفرع القضائي

٩٦- والفـــرع الثالـــث من الحكومة الاتحادية هو السلطة القضائية وتتألف من نظام محاكم على رأسها المحكمة العليا للولايـــات المتحدة، وتشمل محاكم تابعة في كافة أنحاء البلد. وتعنى السلطة القضائية الاتحادية بالقضايا التي تثور في إطار الدســـتور والقوانـــين والمعاهدات التي تعقدها الولايات المتحدة؛ والقضايا التي تمس السفراء والوزراء والقناصل والقضايا المـــتعلقة بإمـــارة البحر والشؤون البحرية؛ والخصومات التي تكون حكومة الولايات المتحدة طرفاً فيها، والخلافات بين الولايـــة ومواطـــني ولاية أخرى، وبين مواطني ولايات مختلفة، وبين مواطني نفس الولاية ممن يطالبون بأراض ممنوحة من ولايـــات مخـــتلفة، وبين الدولة أو مواطنيها وبين دول أو مواطنين أو رعايا أجانب. والغالبية العظمى من النزاعات أمام المحـــاكم الاتحاديـــة ترتكز عملياً على القانون الاتحادي أو تنطوي على نزاعات بين مواطنين من ولايات مختلفة خاضعين لولايات قضائية لمحاكم مختلفة.

٩٧- وتمـــتد ســـلطة المحاكم الاتحادية إلى الدعاوى المدنية بشأن التعويضات المالية وغيرها من أشكال التعويض وإلى القضـــايا الجنائـــية الـــتي تثور في إطار القانون الاتحادي. وتقضي المادة الثالثة من الدستور بإنشاء المحكمة العليا للولايات المتحدة وتعطي الكونغرس سلطة إنشاء محاكم اتحادية أخرى حسب الحاجة. وبمقتضى المادة الأولى للكونغرس أيضاً سلطة إنشاء محاكم؛ فطبقاً للمادة الأولى تشمل المحاكم محاكم إقليمية وبعض محاكم مقاطعة كولومبيا، ومحاكم عسكرية ومحاكم تشريعية وإجراءات لأحكام الهيئات الإدارية.

٩٨- ويحمي الدستور استقلال القضاء بالنص في المادة الثالثة على أن القضاة الاتحاديين يشغلون عملياً مناصبهم "طالما كان سلوكهم حميداً" - أي عملياً حتى الوفاة أو التقاعد أو الاستقالة، وإن كان القاضي الذي يرتكب جرماً بينما يكون في منصـــبه يحـــاكم بنفس الطريقة التي يحاكم بها رئيس الجمهورية أو غيره من مسؤولي الحكومة الاتحادية. ويعين القضاة الاتحـــاديون بمعـــرفة الرئيس ويصدق على تعيينهم مجلس الشيوخ. ويوجد تقريباً ١ ٠٠٠ قاض اتحادي ويستخدم الجهاز القضائي الاتحادي موظفين يبلغ عددهم نحو ٢٨ ٠٠٠ شخص.

المحكمة العليا

٩٩- المحكمـــة العليا هي أعلى محكمة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي المحكمة الوحيدة التي نص الدستور صراحةً عـــلى إنشـــائها. ولا يمكن استئناف قرار صادر من المحكمة العليا أمام أي محكمة أخرى. وللكونغرس سلطة تحديد عدد الأعضاء الذين يعملون في المحكمة (هم عادة كبير قضاة وثمانية قضاة معاونين) ولـــه كذلك، في حدود معينة، تقرير نوع القضايا التي يجوز أن تنظر فيها المحكمة ولكنه لا يستطيع تغيير السلطات الممنوحة للمحكمة العليا بمقتضى الدستور ذاته.

١٠٠- للمحكمة العليا ولاية قضائية أصيلة (أي سلطة النظر في القضايا مباشرة وليس عن طريق القضايا المستأنفة) في نوعين فقط من القضايا: القضايا التي تمس سفراء ووزراء وقناصل، والقضايا التي تكون فيها إحدى الدول طرفاً. أما جميع القضايا الأخرى فتصل إلى المحكمة العليا عن طريق استئناف أحكام صادرة من محاكم اتحادية أدنى أو من محاكم الولايات المختلفة. غير أن حق الاستئناف ليس تلقائيا في جميع القضايا، والمحكمة العليا تمارس سلطة تقديرية كبيرة في اختيار القضايا التي تنظر فيها. ويتمثل قدر كبير من عمل المحكمة العليا في تحديد ما إذا كان التشريع أو القرارات التنفيذية مطابقة للدستور. وسلطة المراجعة القضائية هذه ليس منصوصاً عليها صراحة في الدستور. وهي تستند بالأحرى إلى فقه توصلت إليه المحكمة من قراءاتها للدستور، وقد أشير إليه في قضية تعتبر معلماً هي قضية *Marbury v. Madison*, 5 U.S. 137 (1803). وفي هذه القضية قررت المحكمة أن "نصاً تشريعياً منافياً للدستور لا يعد قانوناً" وأشارت إلى أن من اختصاص وواجب الإدارة القضائية بشكل مؤكد أن تقرر ما هو القانون. ويغطي مبدأ المراجعة القضائية أيضاً أنشطة حكومات الولايات والحكومات المحلية بما يتمشى مع القانون الاتحادي.

١٠١- وليس من الضروري أن تكون قرارات المحكمة بالإجماع؛ فتكفي أغلبية بسيطة، شريطة أن يشترك ستة قضاة على الأقل في القرار. وفي القرارات التي لا تصدر بالإجماع تصدر المحكمة عادةً رأي الأغلبية ورأي الأقلية أو الرأي المعارض، ويشكل كل منهما أساساً لقرارات المحكمة مستقبلاً. وكثيراً ما يدون القضاة آراء مختلفة ولكن متوافقة عندما يتفقون على قرار ما ولكن لأسباب أخرى غير الأسباب التي تسوقها الأغلبية.

محاكم الاستئناف والمحاكم المحلية

١٠٢- يتألف المستوى الأعلى الثاني للقضاء الاتحادي من محاكم الاستئناف. وتقسّم الولايات المتحدة حالياً إلى اثنتي عشر دائرة استئنافية يخدم كلاً منها محكمة استئناف. ولمحاكم الاستئناف اختصاص قضائي استئنافي على قرارات المحاكم المحلية (محاكم الموضوع ذات الاختصاص الاتحادي) في مناطقها الجغرافية المعنية. وهي مخولة أيضاً سلطة مراجعة أوامر الوكالات التنظيمية المستقلة مثل اللجنة الاتحادية للتجارة، في الحالات التي تستنفد فيها سبل الطعن أمام آليات المراجعة الداخلية للوكالات ويظل هناك مع ذلك اختلاف هام بشأن المسائل القانونية. وهناك أيضاً محكمة استئناف تعتبر الثالثة عشرة تنظر في الاستئنافات من أحكام بعض المحاكم ذات الولاية القضائية المتخصصة. وهناك نحو ١٨٠ قاضياً أعضاء في محاكم الاستئناف.

١٠٣- وتحت مستوى محاكم الاستئناف توجد المحاكم المحلية الاتحادية. وقد قسمت الولايات الخمسين إلى ٨٩ دائرة حتى يتسنى للمتنازعين اللجوء إلى محاكم قريبة يسهل الوصول إليها. وهناك إضافة إلى ذلك محاكم محلية في مقاطعة كولومبيا وفي كومنولث بورتوريكو وفي كومنولث ماريانا الشمالية وأقاليم غوام وجزر فيرجين. ويحدد الكونغرس حدود المقاطعات وفقاً لعدد السكان وحجم الإقليم وحجم العمل. فبعض الولايات (مثل ألاسكا وهاواي وإيداهو وفيرمونت) تشكل دائرة بذاتها، بينما الولايات الأكبر (مثل نيويورك وكاليفورنيا وتكساس) تضم كل منها أربع دوائر. وفي المجموع هناك نحو ٦٥٠ قاضياً للدوائر الاتحادية.

المحاكم ذات الولاية القضائية المتخصصة

١٠٤- إضافة إلى المحاكم الاتحادية ذات الولاية القضائية العامة كان من الضروري بين حين وآخر إقامة محاكم لأغراض خاصة. ولعل أهم هذه المحاكم الخاصة هي محكمة الولايات المتحدة للدعاوى الاتحادية، التي أنشئت في ١٨٥٥ للحكم في الدعاوى المالية ضد الولايات المتحدة. وتشمل محاكم خاصة أخرى محكمة الولايات المتحدة للضرائب ومحكمة استئناف المحاربين القدامى ومحكمة التجارة الدولية التي لها ولاية قضائية حصرية على الدعاوى المدنية التي تتضمن ضرائب على البضائع المستوردة أو حصصاً فيها.

المحاكم العسكرية

١٠٥- يوجد نظام مستقل للقضاء العسكري. ويخضع الأفراد العسكريون للقانون الموحد للقضاء العسكري فيما يتعلق بالمسائل التأديبية. ويحقق في القضايا المتعلقة بسلوك إجرامي مدّعىً به، وحينما يوجد ما يؤيدها توقع عقوبات غير قضائية أو تحال إلى نوع من ثلاثة أنواع من المحاكم العسكرية. وفي المحاكمة أمام محكمة عسكرية يمنح المتهم كامل الحقوق الدستورية بما في ذلك تمثيله بمحام مؤهل للدفاع عنه بدون تكاليف يتحملها. وأي محاكمة عسكرية تفضي إلى حكم بالسجن لمدة سنة أو أكثر أو بالفصل من الخدمة أو بعقوبة الإعدام تحال تلقائياً للمراجعة أمام محكمة الاستئناف الجنائي للإدارة العسكرية المعنية. وهذه المحاكم التي تتألف من مدعين عسكريين قدامى (وأحياناً مدنيين) يعملون كقضاة استئناف، وتبحث سجلات المحاكمة للوقوف على أي خطأ وقائعي أو قانوني. ويمكن الطعن في القرارات أمام محكمة الاستئناف العسكرية التي تضم خمسة قضاة مدنيين. فإذا كانت القرارات معاكسة فإنها يمكن كذلك أن تراجع بمعرفة المحكمة العليا للولايات المتحدة على أساس تقديري.

العلاقة بين المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات

١٠٦- نشأت، على مدى تاريخ الأمة، مجموعة متشعبة من العلاقات بين المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات. فعادة لا تنظر المحاكم الاتحادية في القضايا التي تنشأ في إطار قوانين الولايات المختلفة. ومع ذلك فإن بعض القضايا التي للمحاكم الاتحادية ولاية قضائية عليها يمكن أيضاً أن ينظر ويبت فيها بمعرفة محاكم الولايات. وهكذا نجد أن لكل من نظامي المحاكم ولاية قضائية حصرية في بعض المجالات وولاية قضائية مشتركة في حالات أخرى. وبمراعاة وجود ٥٠ مجموعة مستقلة من محاكم الولايات التي تضم في كثير من الأحيان هيئات قضائية تابعة (مثل محاكم المقاطعات والمدن)، وكذلك مقاطعة كولومبيا والكيانات الأخرى غير التابعة للولايات، يوجد أكثر من ٢ ٠٠٠ محكمة ذات اختصاص قضائي عام ونحو ١٨ ٠٠٠ دائرة قضائية ذات اختصاص عام أو محدود في الولايات المتحدة. ولولايات كثيرة عدد كبير من المحاكم ذات اختصاص قضائي محدود جداً، مثل نيويورك (التي بها ٢ ٣٠٠ محكمة للمدن والقرى) وتكساس (التي بها نحو ٨٥٠ محكمة بلدية و٩٢٠ قاضي صلح).

جيم - حكومات الولايات

١٠٧- لحكومات الولايات البالغ عددها ٥٠ ولاية بنى تماثل إلى حد بعيد بنى الحكومة الاتحادية، ولكل منها دستور وفروع تنفيذية وتشريعية وقضائية. ويعمل حاكم الولاية كرئيس للفرع التنفيذي ولكن الولايات لا تمنح جميعها نفس القدر من السلطة للحكام؛ فبعض حكام الولايات أقوياء بدرجة كبيرة وبعضهم الآخر أقل قوة. والهيئات التشريعية

للولايات جميعها ذات مجلسين باستثناء نبراسكا التي لها مجلس واحد. ويتفاوت حجم الهيئات التشريعية للولايات اختلافاً واسعاً؛ ومن أكبرها الهيئات التشريعية في نيوهامبشاير (٤٢٤ نائباً)؛ وبنسلفانيا (٢٥٣)، وجورجيا (٢٣٦)، بينما أصغرها يوجد في نبراسكا (٤٩) وألاسكا (٦٠). ومعظم النظم القضائية للولايات تعكس بأمانة النظام الاتحادي حيث توجد محاكم الدرجة الأولى، ومحاكم الاستئناف، ومحكمة تعد الملجأ الأخير. وتنقسم الولايات والمناطق الجزرية بالتساوي تقريباً بين تلك التي تنتخب قضاتها (٢٢)، وتلك التي تعين قضاتها (١٦ بما فيها مقاطعة كولومبيا و٤ مناطق جزرية)، وتلك التي يعين قضاتها ابتداء ثم يُجرى اقتراع لاستبقاء مَن يُختارون من بينهم (١٨ من بينها غوام).

١٠٨- وسلطة حكومة الولاية سلطة واسعة. فكل ولاية هي أساساً كيان ذو سيادة وحر في إصدار وإنفاذ السياسة والقوانين التي تطبق على الولاية وحدها ويحدها الدستور فقط بقدر ما تكون السلطة المعنية قد أُسندت إلى الحكومة الاتحادية. وسلطة الولاية ومدها ونواحيها في تنظيم شؤون رفاهيتها العامة يُطلق عليها عادة "سلطة الأمن العام". وإلى جانب إنفاذ القوانين الجنائية تشمل سلطة الأمن العام الزراعة وعمليات الصيانة والطرق والإشراف على المركبات والأمن العام والإجراءات التأديبية ومنح التراخيص المهنية وتنظيم الأعمال التجارية والصناعة بين الولايات، وجوانب واسعة في التعليم والصحة العامة والرعاية الاجتماعية. وتفسير دستور الولاية هو على سبيل الحصر من اختصاص المحاكم في الولاية. ويمكن تجاوز قانون الولاية أو إبطاله فقط إذا كان يتعارض بشكل مباشر مع القانون الاتحادي أو مع الدستور الاتحادي أو إذا كانت الحكومة الاتحادية قد اكتسبت حق الأولوية في هذا المجال. واستبقاء معظم جوانب السلطة الحكومية على مستوى الولاية والمستوى المحلي يساعد بشكل عام على إبقاء السلطة في أيدي الشعب.

١٠٩- وتوزيع السلطة بين الولايات والحكومة الاتحادية هو تاريخياً من بين الديناميات الأساسية للنظام الاتحادي. فعلى الرغم من أن سلطات الكونغرس تقتصر على تلك المنصوص عليها صراحة في الدستور وأن السلطات التي لم تمنح صراحة للحكومة الاتحادية يحتفظ بها للولايات أو للشعب، فقد شهد القرن العشرين بصورة متزايدة تفسيراً قضائياً واسع النطاق للسلطة التشريعية الوطنية. فهناك اليوم كم هائل من التشريعات الاتحادية التي تمس مجالات عديدة كانت تعد، قبل مائة سنة، اختصاصاً مقصوراً على الولاية. وكان من النتائج الحميدة لهذا التوسع للسلطة الاتحادية، وخاصة في النصف الأخير من هذا القرن، حدوث زيادة كبيرة في التشريعات واللوائح الحكومية التي تحمي الحقوق المدنية والسياسية.

دال - المستويات الحكومية الأخرى

١١٠- يعيش عدد كبير من مواطني الولايات المتحدة و/أو رعاياها في مناطق خارج الولايات الخمسين وهم مع ذلك داخل الإطار السياسي والاختصاص القضائي للولايات المتحدة. وهم يشملون من يعيشون في مقاطعة كولومبيا وفي ساموا الأمريكية وبورتوريكو وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وغوام وماريانا الشمالية والجزر الباقية من الإقليم المشمول بالوصاية في المحيط الهادئ. والإطار الحكومي في كل منها تحدده العلاقة التاريخية للمنطقة بالولايات المتحدة وإرادة المقيمين فيها.

١١١- *فمقاطعة كولومبيا* أنشئت عند تأسيس الجمهورية لتكون وطناً لعاصمة الأمة خارج أي ولاية. وفي عام ١٧٨٣ وافق الكونغرس على إقامة مدينة اتحادية؛ وقد اختار الموقع المحدد الرئيس جورج واشنطن في ١٧٩٠. وانتقل الكونغرس من فيلادلفيا إلى المقاطعة في ١٨٠٠، وقد ظلت المقاطعة مقر الحكومة الاتحادية حتى اليوم. وقد تبرعت ميريلاند وفيرجينيا في البداية بأرض للمقاطعة. وردت الأرض التي تبرعت بها فيرجينيا ثانية في عام ١٨٤٥ وتغطي المقاطعة الآن ١٧٩,٢ كم^2 غرب

الحافة الوسطى لميريلاند على طول الضفة الشرقية لنهر بوتوماك. والمقيمون في المقاطعة ويبلغ عددهم نحو ٥٥٠ ٠٠٠ مواطنون للولايات المتحدة ويتمتعون بحق التصويت في انتخابات الرئاسة منذ ١٩٦٤. ويختار المقيمون مندوباً ليس له حق التصويت إلى الكونغرس في الولايات المتحدة كما يختارون عمدة ومجلس المدينة له سلطة فرض ضرائبه الخاصة. ويحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بالسلطة النهائية في عدد من المجالات الهامة ومنها قوانين المقاطعة وميزانيتها. وتظل مسألة ما إذا كان ينبغي قبول المقاطعة كولاية أو هل ينبغي منح المقيمين فيها حقوق التصويت الكاملة في الكونغرس قضية موضع نقاش عام نشيط.

١١٢- *وساموا الأمريكية* هي إقليم غير مدمج تابع للولايات المتحدة تم الحصول عليه في عامي ١٩٠٠ و١٩٠٤ عن طريق سندات تنازل من زعماء قبائلها صدق عليها الكونغرس في ١٩٢٩. والمقيمون فيها من رعايا الولايات المتحدة الأمريكية الذين ليس لهم حق التصويت في الانتخابات الاتحادية؛ وهم مع ذلك ممثلون بمندوب منتخب ليس له حق التصويت في مجلس النواب. والحقوق الأساسية مكفولة بمقتضى دستور الولايات المتحدة ودستور الإقليم. وساموا الأمريكية هي تحت الإشراف الإداري العام لوزارة الداخلية؛ ومع ذلك فإنها تتمتع بحكم ذاتي منذ عام ١٩٧٨ ولها حاكم منتخب ونائب للحاكم وهيئة تشريعية من مجلسين (مجلس الشيوخ ومجلس النواب). ولساموا الأمريكية أيضاً محكمتها العليا وخمس محاكم محلية.

١١٣- *وبورتوريكو* إقليم تابع للولايات المتحدة منذ عام ١٨٩٩ وهو حالياً من الكومنولث الذي يتمتع بالحكم الذاتي والذي ينتسب بحرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأهالي بورتوريكو مواطنون من مواطني الولايات المتحدة منذ عام ١٩١٧؛ ومع ذلك فإنه ليس لهم حق التصويت في انتخابات الرئاسة. وينتخب المقيمون فيها "المفوض المقيم" للكومنولث لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة. ولبورتوريكو رئيس تنفيذي (حاكم) يختار بانتخاب شعبي، وهيئة تشريعية من مجلسين، وفرع قضائي يتألف من محكمة عليا ومن محاكم أقل درجة. وهناك أيضاً محكمة محلية اتحادية. وتدير الحكومة الاتحادية العلاقات الخارجية لبورتوريكو وتضطلع بمسؤولية الدفاع وهيئة البريد والجمارك وبعض الأنشطة الزراعية. ولا تزال علاقات بورتوريكو والولايات المتحدة في المستقبل موضوع نقاش عام قوي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ اختار مواطنو بورتوريكو من خلال استفتاء عام الإبقاء على ترتيبات الكومنولث، على الرغم من أن اختيار أن تصبح بورتوريكو ولاية لقي تأييداً مماثلاً تقريباً. وبالمقارنة اتجهت أغلبية صغيرة تبلغ نحو ٥ في المائة إلى اختيار الاستقلال. وأعرب سكان بورتوريكو عن آرائهم في استفتاء عام أجري مؤخراً في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقد أتاح هذا الاستفتاء خمسة خيارات: (١) كومنولث إقليمي (٠,١ في المائة)؛ (٢) ارتباط حر (٠,٣ في المائة)؛ (٣) وضع الولاية (٤٦,٥ في المائة)؛ (٤) الاستقلال (٢,٥ في المائة)؛ (٥) "لا خيار من عاليه" (٥٠,٣ في المائة). وهكذا اختارت الأغلبية عدم الاختيار من البدائل الأربعة أعلاه. ولعلاج الانقسام في بورتوريكو بين أولئك الذين فضلوا الإبقاء على وضع الكومنولث وأولئك المؤيدون لوضع الولاية، عقد كونغرس الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ جلسات استماع بشأن حق بورتوريكو في تقرير المصير ووافق على تشريع برصد مبلغ ٢,٥ مليون دولار لتثقيف المقيمين في بورتوريكو بشأن خياراتهم لتقرير مصير الجزيرة مستقبلاً.

١١٤- *وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة* إقليم غير مدمج. وقد تم الحصول عليها من الدانمرك في ١٩١٧؛ والمقيمون فيها مواطنون للولايات المتحدة لا يتمتعون بحق التصويت في الانتخابات الاتحادية. ومنذ عام ١٩٧٣، يمثلهم مندوب منتخب في مجلس النواب. وينتخب المقيمون رؤساءهم التنفيذيين والحاكم ونائب الحاكم وكذلك أعضاء هيئتهم التشريعية

ذات المجلس الواحد البالغ عددهم ١٥ عضواً. وهناك دائرة قضائية اتحادية لجزر فيرجن ويعين قاضيها رئيس الولايات المتحدة.

١١٥- *غوام* إقليم غير مدمج من أقاليم الولايات المتحدة، حصلت عليه الولايات المتحدة في عام ١٨٩٩ بعد الحرب الإسبانية - الأمريكية وأداره الأسطول حتى عام ١٩٥٠. ومواطنو غوام مواطنون للولايات المتحدة لا يصوتون في الانتخابات الاتحادية؛ ومنذ عام ١٩٧٢، يمثلهم مندوب ليس له حق التصويت في مجلس النواب. ويخضع الإقليم للإشراف الإداري العام لوزارة الداخلية. وينتخب المقيمون حاكمهم ونائب الحاكم وهيئة تشريعية من مجلس واحد. وتعمل المحكمة المحلية في غوام وفقاً لولاية شديدة الشبه بأية محكمة محلية في الولايات المتحدة.

١١٦- *جزر ماريانا الشمالية* هي كومنولث يتمتع بالحكم الذاتي في اتحاد سياسي مع الولايات المتحدة. وكانت من قبل جزءاً من إقليم الوصاية لجزر المحيط الهادئ الموكول إلى الولايات المتحدة من الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، وتمتعت جزر ماريانا الشمالية بالحكم الذاتي في ١٩٧٦. والمقيمون فيها مواطنون للولايات المتحدة. وهم لا يشاركون في الانتخابات الاتحادية ولكنهم يصوتون للانتخاب الشعبي للحاكم ونائب الحاكم والهيئة التشريعية المكونة من مجلسين. ويتمتع المقيمون بالإشراف على الشؤون الداخلية؛ وتختص حكومة الولايات المتحدة بالدفاع والشؤون الخارجية. وقد اعتمدت جزر ماريانا الشمالية هذا الشكل للحكم في استفتاء أجرته الأمم المتحدة عام ١٩٧٥.

١١٧- وتشمل المنطقتان الأخريان اللتان كانتا من قبل ضمن إقليم الوصاية لجزر المحيط الهادئ ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وهي اتحاد يضم جزر بونبي وكوسراي وشوك وياب، وجمهورية جزر مارشال. وكلتاهما الآن أمة مستقلة ذات سيادة تنتسب بحرية إلى الولايات المتحدة. والكيان الوحيد المتبقي من إقليم الوصاية هو *جمهورية بالاو*، التي تتألف من ٢٠٠ جزيرة ضمن سلسلة جزر كارولين. ويعيش أغلبية السكان البالغ عددهم ١٥ ٠٠٠ نسمة في جزيرة كورور الأساسية. وفي عام ١٩٨٦ وقعت حكومة بالاو وحكومة الولايات المتحدة ميثاق انتساب حر تم سنه بقانون صادر عن كونغرس الولايات المتحدة في السنة نفسها. لكن الميثاق لم يصدق عليه شعب بالاو إلا باستفتاء شعبي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وأدت الموافقة على هذا الاستفتاء، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، إلى إنهاء الوصاية وإلى استقلال بالاو وبدء علاقة انتساب حر مع الولايات المتحدة. وأصبحت بالاو عضواً في الأمم المتحدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

ثالثاً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان

ألف - الإطار القانوني

١١٨- ترد الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الولايات المتحدة في دستورها وقوانينها، فضلاً عن الدساتير والقوانين للولايات والوحدات المكوّنة الأخرى الأساسية. ومن حيث الممارسة، يعتمد تطبيق هذه الضمانات في نهاية المطاف على وجود هيئة قضائية مستقلة لها سلطة إلغاء قوانين فروع الحكومة الأخرى التي تتعارض مع هذه الضمانات. إن الحفاظ على الشكل الجمهوري للحكم وحيوية التقاليد الديمقراطية، ووجود الهيئات التنفيذية والتشريعية المنتخبة شعبياً، وتأصل الحماية القانونية لحريات الفكر والتعبير والصحافة، تسهم جميعها في حماية الحقوق الأساسية من أي قيد أو تعدّ حكومي.

دستور الولايات المتحدة

١١٩- أدخل على الدستور ٢٧ تعديلا منذ تم التصديق عليه في عام ١٧٨٩. ويتطلب إدخال تعديل على الدستور موافقة ثلثي مجلسِ الكونغرس، أو عقد اتفاقية وطنية، يتلوها تصديق ثلاثة أرباع الولايات. وأضيفت التعديلات العشرة الأولى، المعروفة مجتمعة باسم شرعة الحقوق، في عام ١٧٩١. وتنص هذه التعديلات على الحماية الأساسية لحقوق منفردة هي المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي للحكم. وتظل إلى اليوم صلب النظام القانوني للولايات المتحدة، بالصيغة نفسها التي دُوّنت بها منذ قرنين، وإن يكن القضاء قد فصّل بإسهاب على مر الزمن الحقوق المحددة التي تضمنها. ويمكن للأفراد الاحتجاج بهذه الحقوق ضد الحكومة في الدعاوى القضائية.

١٢٠- ويضمن التعديل الأول حرية العبادة والتعبير والصحافة، وحق التجمع السلمي، وحق مطالبة الحكومة بتصحيح الأخطاء. ويحظر التعديل الثاني تدخل الحكومة في حق المواطنين في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها، مراعاة لضرورة وجود "ميليشيا جيدة التنظيم". وينص التعديل الثالث على عدم جواز إيواء الجنود في مسكن خاص دون موافقة مالكه. ويحظر التعديل الرابع عمليات التفتيش أو التوقيف أو الاستيلاء على ممتلكات الأشخاص دون مبرر.

١٢١- وتتناول التعديلات الأربعة التالية نظام القضاء. فيحظر التعديل الخامس أية محاكمة على جريمة كبيرة إلا بعد توجيه لائحة اتهام من هيئة محلّفين كبرى؛ ويحظر إعادة المحاكمة على الجرم نفسه، ويحظر توقيع العقوبة دون الإجراءات القانونية الواجبة، وينص على أنه لا يجوز إرغام المتهم على أن يشهد ضد مصلحته. ويضمن التعديل السادس إجراء محاكمة عامة عاجلة للجرائم الجنائية؛ ويشترط إجراء المحاكمة من هيئة محلفين غير متحيزة، ويضمن توفير حق الدفاع للمتهم في القضايا الجنائية، وينص على إرغام الشهود على حضور المحاكمة والإدلاء بشهادتهم في حضور المتهم. ويضمن التعديل السابع إجراء المحاكمة بواسطة هيئة محلفين في القضايا المدنية التي تنطوي على ما تزيد قيمته على ٢٠ دولارا. ويحظر التعديل الثامن فرض الكفالة أو الغرامة الفاحشة، وفرض العقوبات القاسية أو غير المألوفة.

١٢٢- ويعلن التعديل التاسع أن إيراد حقوق معينة في الدستور لا يؤوَّل على أنه حرمان أو نيل من حقوق أخرى يحتفظ بها الشعب. وينص التعديل العاشر على الطابع الاتحادي والديمقراطي لنظام الحكم الأمريكي، وعلى أن السلطات التي لا يخولها الدستور للحكومة الاتحادية أو التي لا يحظرها على الولايات تكون مدخرة للولايات أو للشعب. ويقر التعديل العاشر بأن الحكومة الاتحادية هي حكومة ذات اختصاص قضائي محدود، ولا يخول لها إلا ما يأذن به الدستور فقط، وأن تظل جميع الصلاحيات الأخرى منوطة بالشعب وبحكومات ولاياتهم المشكلة على النحو الواجب.

١٢٣- وتشمل التعديلات الدستورية اللاحقة على شرعة الحقوق الأصلية نطاقا واسعا من المواضيع. ومن أبعدها أثراً التعديل الرابع عشر، الذي أرسى تعريفا واضحا وبسيطا لحق المواطنة ووسّع نطاق الضمانات للإجراءات القانونية الواجبة، وللمساواة في المعاملة، والمساواة في الحماية أمام القانون. وقد تم تفسير هذا التعديل، الذي اعتُمد في عام ١٨٦٨، على أنه يطبّق على الولايات من حيث الجوهر أوجه الحماية التي تتضمنها شرعة الحقوق. وتم بموجب التعديلات الأخرى الحد من السلطة القضائية للحكومة الوطنية؛ وتغيير أسلوب انتخاب رئيس الجمهورية؛ ومنع الاسترقاق؛ ومنع الحرمان من الحق في التصويت بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو حالة الرقّ؛ وتوسيع سلطة الكونغرس في جباية الضرائب لتشمل الدخول؛ وإرساء نظام انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالتصويت الشعبي.

١٢٤- وينص الدستور صراحة على أنه "القانون الأعلى للبلد". ويُفهم معنى هذا النص على أنه إذا ما وُجد تعارض بين دساتير الولايات أو القوانين التي تجيزها مجالسها التشريعية أو القوانين التي تعتمدها الحكومة الاتحادية وبين الدستور، فإنها لا تكـــون سارية أو نافذة. وقد أكدت القرارات التي أصدرتها المحكمة العليا للولايات المتحدة والمحاكم الاتحادية الفرعية على مدى القرنين الماضيين نظرية سيادة الدستور وعززتها.

دساتير الولايات

١٢٥- كمـــا أشير أعلاه، فإن أوجه الحماية التي ينص عليها الدستور الاتحادي والقوانين الاتحادية تنطبق على مستوى الـــبلد، وتوفّـــر بصفة عامة معياراً أدنى من الضمانات لجميع الأشخاص في الولايات المتحدة. وفي حين أن قوانين آحاد الولايات لا يمكن أن تنتقص من الحمايات التي يوفرها القانون الاتحادي لمواطنيها، فإن الولايات حرة في أن توفر لمواطنيها حمايات أكبر للحقوق المدنية والسياسية، إلا حين يحظر القانون الاتحادي ذلك أو عند التعدي على حق اتحادي محمي.

١٢٦- ومـــن الناحية التاريخية كانت الولايات، فرادى أو جماعات، هي التي قادت الحكومة الاتحادية في تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية. فمثلاً، وبدءاً من فيرمونت في ١٧٧٧ وحتى عام ١٨٦٢، عملت معظم ولايات الشمال على تقلـــيص أو إلغـــاء الـــرق. كما أن المرأة اكتسبت أولاً حق التصويت في إقليم وايومينغ في ١٨٦٩، في حين أن القانون الاتحادي لم يمد هذا الحق إلا في ١٩٢٠.

١٢٧- وفي الفـــترة الأحـــدث، في النصف الأخير من القرن العشرين، مارس القانون الاتحادي والمحاكم الاتحادية دوراً أنشـــط في حمايـــة الحقوق المدنية. غير أن محاكم الولايات ظلت تؤدي دوراً هاماً على هذه الساحة. وفي حالات كثيرة، وتمشـــياً مع نظام الحكم الاتحادي، توفر قوانين فرادى الولايات لمواطنيها حمايات أكبر مما يتطلبه الدستور الاتحادي. انظر قضية *Prune Yard Shopping Center v. Robins*, 447 U.S. 74 (1980) (وارتأى الحكم فيها أن الحمايات الأوسع التي توفرها الولاية لحرية التعبير وحماية التعبير في مركز عام للتسوق لا تمس عملية تلبس فيها انتهاك للدستور الاتحادي؛ تأييد المحكمة العليا لكاليفورنيا في *Robins v. Prune Yard Shopping Center*, 592 P.2d 341 (Cal. 1979)).

١٢٨- ويوفر قانون الولاية حمايات أوسع من القانون الاتحادي في عدد من المجالات منها حرية التعبير، والحرية الدينية، وحقـــوق الملكـــية، وحقـــوق الضـــحايا، وتوفير الخدمات الحكومية. وتختلف دساتير الولايات اختلافاً كبيراً في الطول والتفاصـــيل والتشابه مع دستور الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن حكماً تصدره محكمة للولاية، وإن توسع في حق يحمـــيه دســـتور الولايات المتحدة، قد يستند إلى أسس شديدة الاختلاف عن تلك التي يستند إليها حكم صادر في قضية اتحادية مماثلة.

١٢٩- وهناك مجال يوفر فيه القانون الاتحادي حماية أوسع من قوانين بعض الولايات هو حماية حرية الديانة. فالدستور الاتحـــادي يسمح للطلاب الذين يختارون ذلك بمحض إرادتهم الالتحاق بمدارس الأبرشيات باستخدام أموال عامة. انظر *Zelman v. Harris*, 536 U.S. 639 (2002). ومن ناحية أخرى تحظر بعض الولايات بتشدد أكبر استخدام الأموال العامة في أغـــراض دينية. فمثلاً، واستناداً إلى الحظر الواسع الذي يفرضه دستور الولاية على تقديم مساعدة حكومية لمؤسسة لا تمتلكها الولاية، قررت محكمة نبراسكا العليا عدم دستورية قانون نظامي يتم بموجبه إعارة كتب المدارس العامة إلى مدارس الأبرشـــيات؛ ولأســـباب مماثلة، ألغت المحكمة العليا لإيداهو قانوناً نظامياً يسمح بنقل الطلاب الممول بأموال عامة إلى

مدارس غير عامة. انظر قضية *Gaffney v. State Department of Education*, 220 N.W.2d 550 (Neb. 1974)؛ وقضية *Epeldi v. Engelking*, 488 P.2d 860 (Id. 1971). وفي حين أيدت المحكمة العليا للولايات المتحدة عرض مشهد ميلاد المسيح على ممتلكات عامة، ارتأت المحكمة العليا لكاليفورنيا مع ذلك أن الحظر الذي يفرضه دستور الولاية على إعطاء أفضلية لطوائف دينية يحرم عرض صليب مضاء بالألوان على ساحات عامة احتفالاً بعيد الميلاد وعيد الفصح. انظر *Lynch v. Donnelly*, 465 U.S. 668 (1984)؛ و*Fox v. City of Los Angeles*, 587 P.2d 663 (Cal. 1978).

١٣٠- وفسرت محاكم الولايات أيضاً حق الولايات في الحصول بصورة متكافئة على مستحقات حكومية تفسيراً أوسع نطاقاً من تفسير المحكمة العليا لحق اتحادي مماثل. ففي حين رأت المحكمة العليا أنه لا يجوز للحكومات أن تضع "عبئاً غير واجب" على قدرة النساء على إجراء إجهاض قبل قابلية الجنين للحياة، انظر *Planned Parenthood v. Casey*, 505 U.S. 833 (1992)، ارتأت المحكمة أيضاً أن الحكومة الاتحادية ليست في حاجة إلى توفير الدعم المالي والإعانات الصحية الاتحادية لإجراء الإجهاض. انظر *Harris v. McRae*, 448 U.S. 297 (1980). وعلى العكس من ذلك رأت المحكمة القضائية العليا لماساشوستس، أنه ما دامت الدولة قد خصصت أموالاً عامة للحمل وللصحة بصفة عامة، فإن على الولاية أن تظهر "عدم التمييز فعلياً" في هذا التخصيص وعليها من ثم أن تموِّل عمليات الإجهاض أيضاً. قضية *Moe v. Secretary of Administration*, 417 N.E.2d 387 (ماساشوستس، ١٩٨١).

١٣١- وعلى الرغم من هذه الأمثلة، فإن محاكم الولايات ليست سواءً في استعدادها لإثبات أوجه حماية في نطاق دساتير الولايات أكبر مما تضمنه الحكومة الاتحادية. وكما هو مناسب في نظام اتحادي، فإن الحمايات في كل ولاية تفصل وفقاً للعملية الديمقراطية لتلك الولاية. وكل المطلوب من الولايات ببساطة هو عدم تغيير الحمايات الاتحادية المستقرة.

القوانين الأساسية

١٣٢- لا يوجد قانون أساسي واحد أو آلية منفردة يتم بموجبه ضمان أو تطبيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية في النظام القانوني للولايات المتحدة. وبالأحرى، فإن القانون المحلي ينص على حماية شاملة عن طريق تطبيق الأحكام الدستورية الواردة أعلاه، كما توجد مجموعة مختلفة من القوانين التي تنص بصفة عامة على سبل انتصاف قضائية و/أو إدارية.

١٣٣- ومن أمثلة ذلك على الصعيد الاتحادي، أن الحماية الدستورية التي تكفلها فقرة المساواة في الحماية من التعديل الرابع عشر، ضد التمييز من حكومات الولايات بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي قد انطبقت على الحكومة الاتحادية بواسطة التعديل الخامس. وأكملها أيضا عدد من القوانين الأساسية الاتحادية، من بينها قانونا الحقوق المدنية لعامي ١٨٦٦ ١٨٧١ (اللذان يحميان حقوق الملكية وحرية التعاقد ويتيحان سبل انتصاف اتحادية للأفراد الذين يتعرضون لتمييز غير قانوني من جانب أشخاص يعملون "بظاهر القانون")، وقانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ (الذي يضمن المساواة في المعاملة في الأماكن المفتوحة للجمهور، وعدم التمييز في البرامج الممولة اتحاديا، وعدم التمييز في التوظيف)، وقانون حقوق التصويت لعام ١٩٦٥ (الذي ألغى شروط التصويت التمييزية)، وقانون الإسكان العادل لعام ١٩٦٨ (الذي نص على الحق في التحرر من التمييز في الإسكان). أما في مجال التمييز بين الجنسين، فإن الأفراد يفيدون بالمثل من صور الحماية الواردة في فقرة المساواة في الحماية، وقانون المساواة في الأجور لعام ١٩٦٣ (الأجر المتكافئ مقابل العمل المتكافئ)، وقانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ (عدم التمييز في ممارسات وسياسات الاستئجار والتوظيف)، وتعديلات

التعلـــيم لعام ١٩٧٢ (التي تضمن المساواة بين الجنسين في التعليم)، وقانون المساواة في الفرص الائتمانية (المساواة وعدم التميـــيز في الوصول إلى الائتمان والإقراض)، وقانون الإسكان العادل (عدم التمييز في الإسكان والعقارات والسمسرة)، والقـــانون المـــتعلق بالتميـــيز في الحمل لعام ١٩٧٨ وقانون استخدام الأرض في أغراض دينية والأشخاص المودعين في مؤسســـات. ويتـــيح الحماية من التمييز بسبب السن قانون التمييز في الاستخدام بسبب السن لعام ١٩٦٧ (الذي يحظر التميـــيز في التوظـــيف ضد العمال أو مقدمي طلبات العمل الذين يبلغون أربعين عاما من العمر أو أكثر). وينص قانون الحقوق المدنية للأشخاص المودعين في مؤسسات لعام ١٩٨٠ على حماية الأشخاص المعوقين عقليا في مرافق الدولة. ورغم أنـــه قد تم توفير الحماية من التمييز للأشخاص المعوقين منذ وقت طويل في الخدمة الاتحادية، فقد أضيفت مؤخراً مجموعة هامة وأوسع نطاقاً بكثير من صور الحماية مع سن قانون الأمريكيين المعوقين لعام ١٩٩٠ الذي يحظر التمييز ضد الأفراد المعوقين في التوظيف، والإسكان العام، وإدارات حكومات الولايات والحكم المحلي، والنقل العام. ويفرض قانون الحقوق المدنـــية للهـــنود لعـــام ١٩٦٨ على القبائل مطالب أساسية من قبيل حماية حرية التعبير، وحرية ممارسة الديانة، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة والمساواة في الحماية.

١٣٤- واعـــتمدت معظم الولايات والمدن الكبرى قوانينها ومخططاتها الإدارية الذاتية لحماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساســـية. وتعكـــس الحماية المتوافرة في القوانين الأساسية للولايات، في معظم الحالات، صور الحماية التي ينص عليها دســـتور الولايـــات المـــتحدة والقانون الاتحادي. وتحمي دساتير الولايات وقوانينها الأساسية بصفة عامة من التمييز في الإسكان والتوظيف والإيواء والائتمان والتعليم. ومن أمثلة ذلك، القانون الأساسي لمينسوتا الذي يحظر التمييز في مبيعات المســـاكن أو تأجيرهـــا أو تأجيرهـــا مـــن الباطـــن. القانـــون الأساسي لمينسوتا 363.03 S (١٩٩٢). وتُجرّم ولاية ماساشوســـتس بحكـــم القانون رفض استخدام شخص ما في وظيفة أو فصله منها لأسباب تمييزية، أو التمييز في التعليم. Mass. Ann. Law ch. 151B, S4; ch. 151C, S 1 (١٩٩٣). وتشـــترط كاليفورنيا أن يكون جميع الأشخاص "أحراراً ومتســـاويين" في الســـكن، والامتـــيازات، والمـــرافق، والمســـتحقات وخدمـــات المؤسسات التجارية. Cal. Civ. Code S 51 (١٩٩٣). وتحظـــر تكســـاس التميـــيز في مـــنح الائتمان أو القروض. القوانين الأساسية المراجعة لتكساس وشروحها. Tex. Rev. Civ. Stat. Ann. art. 5069-207 (١٩٩٣).

عدم التقيد/حالات الطوارئ

١٣٥- لا ينص دستور الولايات المتحدة ولا قوانينها على إعلان حالة طوارئ عامة يترتب عليها وقف العمليات العادية لـــلحكومة أو إباحـــة عدم التقيد بالحقوق الأساسية. وعلى العكس من ذلك، فإن الدستور يحمي المطلب الرئيسي لقيام شـــكل جمهوري للحكم، والوظائف العامة للأفرع الثلاثة للحكومة الاتحادية، ومعظم الحقوق السياسية والمدنية الأساسية التي يتمتع بها الأفراد، ومن ثم فهي تظل سارية في جميع الأوقات، حتى في حالات الأزمات.

١٣٦- ويتعلق الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة بامتياز الإحضار أمام المحكمة. إذ ينص البند ٢ من الفرع ٩ من المادة الأولى مـــن الدستور على عدم وقف هذا الامتياز "إلا إذا جاز أن تتطلب السلامة العامة ذلك فـــي حـــالات التمرد أو الغـــزو". ويُعتبر الكونغرس صاحب السلطة فـــي وقـــف هذا الامتيـــاز. *انظر Ex Parte Bollman*, 8 U.S. 74, 101 (1807). وقـــد أوقـــف الرئـــيس ليـــنكولن الامتيـــاز أثنـــاء الحرب الأهلية لكنه التمـــس ترخيـــص الكونغرس بهذه الإجـــــراءات *انظر Ex parte Meeryman*, 17 Fed. Cas. 144 (No. 9487) (C.C.D. Md. 1861) (وجد كبير قضاة

الدائرة الرابعة جيمس تاني أن إجراء لينكولن باطل). و لم يوقف هذا الامتياز سوى ثلاث مرات منذ ذلك التاريخ، وذلك عقب قانون للكونغرس في كل حالة.

١٣٧- وهناك على الصعيد الوطني، حظر قانوني عام على استخدام القوات المسلحة لأغراض إنفاذ القوانين المحلية. ولكن الرئيس مخول في ظروف محددة بأن يأمر باستخدام القوات الاتحادية لمساعدة الدولة والسلطات المحلية في السيطرة على العنف وقمع حالات العصيان وإنفاذ القانون الاتحادي. ويمكن للرئيس أيضاً أن يعلن حالة الطوارئ فيما يتعلق بحالات الكوارث المحلية (وذلك مثلاً في حالة وقوع زلزال أو إعصار أو فيضان أو جفاف)، ويتيح ذلك للحكومة الاتحادية تقديم الإغاثة من الكوارث والمساعدة الطارئة إلى حكومات الولايات والحكومات المحلية والى الأفراد من ضحايا الأزمة. ولكن هذه القوانين لا تبيح للفرع التنفيذي التدخل في مسؤوليات الفرعين التشريعي أو القضائي من الحكومة الاتحادية أو تجاوز سلطة الولايات.

١٣٨- وتسمح قوانين أساسية أخرى لرئيس الجمهورية بإعلان حالات طوارئ وطنية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والصفقات الاقتصادية الدولية (مما يتيح الأساس مثلاً، لتنفيذ عقوبات دولية يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو سلطة دولية مختصة أخرى). وفي حين تبيح هذه القوانين فرض عقوبات مدنية وجنائية على الأنشطة المحظورة، فهي تظل رهناً بالقيود الدستورية ولا تقيد حقوق الإنسان الأساسية أو تبيح التدخل في المسار العادي لعمل الحكومة.

١٣٩- وطبقاً لقانون الولايات والقانون المحلي، يباح عادة للسلطات المسؤولة (حكام الولايات وعمد المدن والمسؤولين التنفيذيين للمقاطعات) اتخاذ طائفة واسعة النطاق من إجراءات الطوارئ طبقاً "لسلطة الأمن العام" بغية الاستجابة لحالات الطوارئ (وذلك على سبيل المثال عن طريق فرض حظر التجول في حالات القلاقل المدنية، وفرض حجر صحي استجابة للاهتمامات الصحية العامة، وتقييد استخدام المياه في حالة الجفاف). وفي حين أن "سلطة الأمن العام" مقصورة على الولايات بموجب الدستور، فإن الإجراءات التي تتخذ بموجبها ينبغي ألا تخل بالحقوق المحمية على النطاق الاتحادي. وهكذا يحتفظ الأفراد بالحماية وبحقوق الإنسان الدستورية المكفولة لهم في جميع الأوقات ويمكنهم الطعن في أية ممارسة من سلطة الطوارئ أمام المحاكم. وكقاعدة عامة، فإن ممارسات سلطة الطوارئ من الحكومة – على أي مستوى – تخضع لفحص قضائي دقيق إذا ما أخلت بحقوق الأفراد وحرياتهم. *انظر على سبيل المثال*، *Amy Warwick* 67 U.S. 635 (1863); *Toyosaburo Korematsu v. United States*, 323 U.S. 214 (1944). غير أنه يندر أن تبطل المحكمة العليا للولايات المتحدة إجراءات رئاسية اتخذت في حالات الطوارئ. *انظر* *Youngstown Co. v. Sawyer*, 343 U.S. 579 (1952).

باء – السلطات المسؤولة

١٤٠- في نطاق الحكومة الاتحادية، تتقاسم الفروع الثلاثة جميعها المسؤولية عن حماية وتعزيز الحقوق الأساسية بموجب دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية. ورئيس الجمهورية مسؤول عن إنفاذ القانون. وفي نطاق وزارة العدل، تتحمل شعبة الحقوق المدنية المسؤولية الأساسية عن الإنفاذ الفعال لقوانين الحقوق المدنية الاتحادية. وهي تشمل مختلف قوانين الحقوق المدنية المذكورة أعلاه فضلاً عن قوانين أساسية جنائية محددة تحظر الحرمان المتعمد من الحقوق الدستورية بواسطة الموظفين الذين يعملون متذرعين بسلطة قانونية فعلية أو ظاهرية أو عن طريق التآمر أو الاستخدام بالإكراه، أو التدخل بالعنف في الأنشطة المحمية اتحادياً. وعلاوة على ذلك، توجد في معظم الوكالات الأخرى فروع معنية بالحقوق المدنية مكلفة بإنفاذ شؤون الحقوق المدنية في نطاق سلطتها.

١٤١- وتقوم لجنة الولايات المتحدة المعنية بالحقوق المدنية، وهي وكالة مستقلة منشأة بموجب قانون أساسي في نطاق الفرع التنفيذي، بجمع ودراسة المعلومات المتعلقة بالتمييز أو بالحرمان من المساواة في الحماية القانونية بسبب العرق أو اللون أو الديانة أو الجنس أو السن أو الإعاقة أو الأصل القومي أو في إقامة العدل في مجالات من قبيل حقوق التصويت، وإنفاذ قوانين الحقوق المدنية، وتكافؤ الفرص في التعليم، والتوظيف، والإسكان. وهي تقيّم أيضاً القوانين الاتحادية وفعالية البرامج الحكومية لتكافؤ الفرص وتعمل بمثابة مكتب لتجميع وتبادل المعلومات المتعلقة بالحقوق المدنية. وتقدم اللجنة لرئيس الجمهورية وللكونغرس الوقائع المكتشفة والتوصيات ولكنها لا تتمتع بسلطة تنفيذية مستقلة.

١٤٢- كذلك فإن لجنة الولايات المتحدة لتكافؤ فرص التوظيف هي وكالة مستقلة في نطاق الفرع التنفيذي، وتعمل للقضاء على التمييز استناداً إلى العرق أو اللون أو الديانة أو الجنس أو الأصل القومي أو الإعاقة أو السن في جميع مجالات التوظيف. وتجري اللجنة تحريات بصدد ادعاءات التمييز، وتصل إلى قرارات محددة استناداً إلى الأدلة المجمّعة، وتحاول التوفيق لدى حدوث التمييز، وترفع الدعاوى، وتقدم برامج مساعدة طوعية لأرباب العمل وللنقابات العمالية ومنظمات المجتمعات المحلية. ولهذه اللجنة مسؤولية الإشراف على جميع أنشطة الامتثال والتنفيذ فيما يتعلق بتكافؤ فرص التوظيف فيما بين الموظفين ومقدمي طلبات التوظيف على الصعيد الاتحادي، بما في ذلك التمييز ضد الأفراد المعاقين.

١٤٣- وعلى صعيدي الولايات والمحليات، توجد مخططات وآليات مختلفة لحماية وتعزيز الحقوق الأساسية. فعلى صعيد الولاية، عادة ما تتوافر مسؤولية الإنفاذ في مكتب المدعي العام أو في مكاتب مستقلة للحقوق المدنية والإنسانية داخل حكومة الولاية أو على صعيد المقاطعة. وتشمل الأمثلة لجنة ماساشوسيتس لمناهضة التمييز، وإدارة إلينوي لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان في مقاطعة كوك (إلينوي) وإدارة كاليفورنيا للإنصاف في التوظيف والإسكان، ولجنة تكساس لحقوق الإنسان. كما أنشأت حكومات كثير من المدن الكبرى مكاتب أو لجاناً لمعالجة قضايا الحقوق المدنية والتمييز. وتتباين هذه المنظمات. فبعضها يركز على إنفاذ قوانين عدم التمييز في الإسكان والتوظيف. ويقوم البعض الآخر بتسهيل تنمية المجتمعات المحلية ووضع استراتيجيات لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. وتشمل الأمثلة لجنة حقوق الإنسان في بوسطن (ماساشوسيتس) ولجنة شيكاغو (إلينوي) للعلاقات الإنسانية، ولجنة العلاقات الإنسانية في لوس أنجليس (كاليفورنيا) ولجنة حقوق الإنسان في أوستن (تكساس).

١٤٤- وتلعب المنظمات غير الحكومية أيضاً دوراً هاماً في ضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة. وتتيح تجمعات مهنية الخبرة القانونية فضلاً عن إتاحتها محافل لتكوين مواقف مدروسة بصدد التطورات القانونية والمسائل المتعلقة باهتمامات حقوق الإنسان، وهناك عديد من المنظمات الخاصة التي تمثل مصالح متنوعة ودوائر لها اهتمامات خاصة بحقوق الإنسان والحقوق المدنية (منها العرق والدين والجنس والملكية الخاصة والأطفال والمعوقون والسكان المحليون) تشارك بنشاط في بحث وتطبيق قوانين حقوق الإنسان والحقوق المدنية التي تتصل بدوائرها.

جيم - سبل الانتصاف

١٤٥- ينص قانون الولايات المتحدة على سبل واسعة النطاق للتظلم والانتصاف من الانتهاكات المدعاة للحقوق والحريات الأساسية. وأول سبيل، ما لم تكف سبل الانتصاف الإدارية لتحقيق النتيجة المرجوة، هو اللجوء إلى المحكمة. إذ يجوز لأي شخص يدعي أنه قد حُرم من حق يتمتع بحماية دستورية أن يطالب بهذا الحق مباشرة في دعوى قضائية أمام محكمة من محاكم الولايات أو أمام محكمة اتحادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في الحالات التي تتضمن "إجراء من الولاية"

أو إجراءات تخضع "لظاهر قانون الولاية"، يجوز للشخص المتضرر أن يطالب بتعويضات مدنية وكشف الظلم بموجب أمر زجـــري قضائي ضد الفرد المسؤول عن إنكار الحقوق وذلك بموجب قانون الحقوق المدنية لعام ١٨٧١، 42 U.S.C. § 1993. وتجوز مقاضاة الموظفين الاتحاديين للحصول على تعويضات بموجب أحكام الدستور مباشرة، ولا يرهن ذلك إلا بالمبادئ المختلفة المتعلقة بالحصانة من المسؤولية.

١٤٦- وتـــنص كـــثير من القوانين الأساسية الاتحادية على التطبيق بواسطة إجراءات إدارية أو دعاوى مدنية تُرفع في المحكمـــة. وتوجـــد في جميع الولايات إجراءات قضائية يمكن بموجبها الطعن في أي إجراء رسمي، وإن جاز أن يتخذ هذا الإجراء أسماء مختلفة (مثل "التماس إعادة النظر").

١٤٧- ويجوز للحكومة الاتحادية، في الحالات التي نص فيها الكونغرس على ذلك، أن ترفع دعاوى مدنية لاتخاذ إجراء بصـــدد أفعال أو أنماط للسلوك تنتهك بعض الحقوق الدستورية. وتلك هي الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بقوانين الحقوق المدنية الأساسية التي نوقشت أعلاه. وهكذا، فإن بوسع المدعي العام أن يرفع قضايا بموجب قانون الحقوق المدنية للأشخاص المودعين في مؤسسات للمطالبة بحقوق الأشخاص المودعين كرهاً في سجون أو أماكن احتجاز أو مستشفيات أو مؤسســـات للمتخلفين عقلياً. وبالمثل، فإن قانون حقوق التصويت لعام ١٩٦٥ يخوّل للمدعي العام رفع قضايا لتأييد الحق في التصويت دون تمييز يستند إلى العرق. ويجوز أيضاً للحكومة الاتحادية أن تلاحق جنائياً الانتهاكات لبعض الحقوق المدنـــية، ومـــن بينها على سبيل المثال الحرمان من الحق في الإجراءات القانونية الملائمة عن طريق إساءة استخدام سلطة الشـــرطة وحالات التواطؤ للحرمان من الحقوق المدنية. ويجوز أيضاً للحكومة رفع دعاوى جنائية ضد المتهمين باستخدام القوة أو التلويح باستخدام القوة بغية انتهاك حقوق أي شخص أو ضد المتهمين بالاتجار بالبشر.

١٤٨- ويجـــوز لأي شخص يحاكم بموجب قانون أساسي أو طبقاً لإجراء حكومي (مثل اختيار المحلفين) يعتقد أنه غير دســـتوري أن يطعـــن في هـــذا القانون كجزء من دفاعه. ويمكن تحقيق ذلك في سياق دعاوى اتحادية أو دعاوى داخل الولايات. ويمكن حتى في الدعاوى المدنية أن يقدم المتهم طعناً دستورياً في القانون الذي يشكل أساس القضية. وبوسع أي محكمـــة، من أدنى محكمة في الولايات المتحدة إلى محكمتها العليا، النظر في دعوى عدم الدستورية، وإن كان ينبغي عادة إثارتها في أسرع فرصة إن أريد النظر فيها. ويمكن أيضاً الطعن في الاحتجاز طبقاً لقانون يُعتقد أنه غير دستوري أو نتيجة لإجراء يدّعى بأنه ينتهك حقاً دستورياً بموجب أوامر إحضار قضائية أمام محكمة الولاية و/أو محكمة اتحادية. ويتاح أيضاً بدرجة محدودة، التظلم بعد الإدانة طبقاً لأوامر إحضار اتحادية أو على صعيد الولاية، أو في حالة أحكام الإدانة الاتحادية، بموجب طلب للإعفاء من الحكم. وتوجد في جميع الولايات سبل انتصاف مماثلة كجزء من إجراءاتها الجنائية.

دال – صكوك حقوق الإنسان

المعاهدات المتعددة الأطراف

١٤٩- الولايات المتحدة طرف في الوقت الحالي في صكوك حقوق الإنسان المتعددة الأطراف التالية:

- الاتفاقية الخاصة بالرق وبروتوكول تعديل هذه الاتفاقية؛
- الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق؛

- البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين؛
- اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بمنح الحقوق السياسية للمرأة؛
- الاتفاقية المعنية بالحقوق السياسية للمرأة؛
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ بشأن إلغاء السخرة؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

١٥٠- كما وقّعت الولايات المتحدة على معاهدات حقوق الإنسان المتعددة الأطراف التالية وإن لم تصدق عليها بعد:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٥١- وبالإضافة إلى ذلك، دخلت الولايات المتحدة في كثير من المعاهدات الثنائية (بما فيها معاهدات قنصلية ومعاهدات للصداقة والتجارة والملاحة) تنطوي على أحكام تضمن حقوقاً وصوراً مختلفة من الحماية لرعايا بلدان أجنبية على أساس المعاملة بالمثل. ويمكن في بعض الحالات الاحتجاج بهذه المعاهدات مباشرة أمام محاكم الولايات المتحدة لهذا الغرض.

المعاهدات باعتبارها قانوناً

١٥٢- إن المعاهدات المصدّق عليها على النحو الواجب هي معاهدات ملزِمة للولايات المتحدة باعتبارها مسألة للقانون الدولي. إن امتلاك معاهدة بعينها لقوة القانون المحلي، وإلى أي مدى، سيتوقف على الأحكام المحددة للمعاهدة، بما فيها أية تحفظات أو تفاهمات أو إعلانات صادرة عن الولايات المتحدة. فمثلاً ليست كل أحكام المعاهدات تنشئ حقوقاً فردية نافذة قانوناً في محاكم الولايات المتحدة. وفي بعض الحالات التي لا يمنح فيها حكم بعينه من أحكام المعاهدة حقاً فردياً نافذاً قانوناً، يجوز للحكومة الاتحادية أن تسن تشريعاً منفذاً يمنح هذا الحق كوسيلة لتنفيذ حكم المعاهدة.

١٥٣- ومن الناحية التاريخية، كان يحدث جدل سياسي محلي كبير عندما ينشأ احتمال استخدام سلطة التعاهد الدستورية لإلغاء أو إبطال قانون الولاية أو القانون المحلي. ورغم أنه قد تم التسليم بأن سلطة المعاهدة لا يحد منها نطاق سلطة الكونغرس على الأمور المحلية (*انظر Missouri v. Holland*, 252 U.S. 416 (1920))، فقد اعتبر البعض أن الركون إلى هذه السلطة لإجهاض قانون الولايات أو القانون المحلي يعد تدخلاً في حقوق الولايات المكوّنة للدولة، والمقصورة عليها بموجب الدستور. وبناء عليه، كان التوقع هو إنجاز أي تغييرات في قانون الولايات المتحدة يتطلبها التصديق على معاهدة عن طريق المسار التشريعي العادي.

١٥٤- ويجب أيضاً أن تتسق المعاهدات والقوانين مع متطلبات الدستور. *Reid v. Covert*, 354 U.S. 1 (1957). وهكذا، فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقبل أي التزام تعاهدي يحد من الحقوق المحمية دستورياً، كما هو الحال فيما يتعلق بالمادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يتعدى على حرية التعبير وتكوين الجمعيات المكفولة بالتعديل الأول للدستور.

١٥٥- وبناء عليه، فإن الكونغرس لدى تقديمه للنصح والموافقة بالتصديق على معاهدة تتعلق بحقوق الأفراد، ينبغي أن يولي بحثاً دقيقاً للأحكام المحددة في المعاهدة ولمسألة اتساقها مع قوانين الولايات والقوانين الاتحادية القائمة، سواء على الصعيد الدستوري أو القانوني. وعندما تتعارض عناصر أو بنود من أي معاهدة مع الدستور، فمن الضروري أن تبدي الولايات المتحدة تحفظات على هذه العناصر أو البنود، وذلك ببساطة لأن رئيس الجمهورية والكونغرس لا يملكان سلطة تجاوز الدستور. وفي بعض الحالات، رئي أن من الضروري أن تسجل الولايات المتحدة فهمها لحكم معين أو لأحد التعهدات في معاهدة، أو أن تصدر إعلاناً عن الكيفية التي تعتزم بها تطبيق هذا الحكم أو التعهد.

التنفيذ

١٥٦- عندما يتطلب الأمر تنفيذ الالتزامات التعاهدية للولايات المتحدة، فهي عادة ما تسن تشريعات تنفيذية بدلاً من الاعتماد على المعاهدة لتكون "قابلة للتنفيذ في حد ذاتها". وهكذا على سبيل المثال، فقد اعتمد كونغرس الولايات المتحدة لتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالإبادة الجماعية قانون تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالإبادة الجماعية لعام ١٩٨٧، المرمّزة باعتبارها 18 U.S.C. § 1091-93. وعندما يتطلب الأمر تشريعاً من هذا النوع، فإن ممارسة الولايات المتحدة تجاه معاهدات معينة تمثلت في سن التشريع اللازم من قبل إيداع صك تصديقها عليها. ولهذا السبب، فقد امتنعت الولايات المتحدة على سبيل المثال عن إيداع صك تصديقها على اتفاقية مناهضة التعذيب، رغم أن مجلس الشيوخ قد أعطى نصحه وموافقته بالتصديق على هذه المعاهدة في عام ١٩٩٠. ولم يوافق الكونغرس على التشريع التنفيذي اللازم إلا في أيار/مايو ١٩٩٤.

١٥٧- على أن الولايات المتحدة لا تعتقد أنه من الضروري اعتماد تشريع تنفيذي إذا ما كان القانون المحلي ينص بالفعل على نحو كاف على متطلبات الاتفاقية. ومرة أخرى، تمثل اتفاقية مناهضة التعذيب حالة توضّح ذلك. ففي حين كان التصديق ينتظر سن التشريع الذي يعطي لمحاكم الولايات المتحدة اختصاصاً جنائياً على أفعال التعذيب التي تقع خارج أراضيها والتي لم تكن مشمولة من قبل في قانون الولايات المتحدة، فإنه لم يُقترح تشريع جديد فيما يتعلق بالتعذيب في نطاق الولايات المتحدة لأن قانون الولايات المتحدة كان يحظر بالفعل على جميع المستويات أفعال التعذيب في نطاق المعنى الذي تقصده الاتفاقية. وبالمثل، ونظراً إلى أن الحقوق والحريات الأساسية التي ضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (باستثناء تلك الحقوق التي تحفظت عليها الولايات المتحدة) كانت تتمتع بالحماية منذ وقت طويل كمسألة دستورية قانونية واتحادية، لم يتجه الرأي إلى ضرورة اعتماد تشريع تنفيذي خاص لإنفاذ أحكام العهد في القانون المحلي. وبناء عليه فقد تم التصديق على هذه المعاهدة الهامة لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٢ بعد أن أعطى مجلس الشيوخ نصحه وموافقته على ذلك بوقت قصير.

رابعاً - الإعلام والإعلان

١٥٨- تتوافر بسهولة المعلومات المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان لأي شخص مهتم في الولايات المتحدة. وتنشر الحكومة الاتحادية جميع المعاهدات، بما فيها معاهدات حقوق الإنسان، التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها، وذلك أولاً في سلسلة المعاهدات والاتفاقات الدولية (TIAS) وبعد ذلك في سلسلة معاهدات الولايات المتحدة (UST) التي تصدر في عدة مجلدات. وتنشر وزارة الخارجية سنوياً قائمة شاملة بجميع المعاهدات التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها، تعرف باسم المعاهدات النافذة (TIF). ويضمن الشرط الدستوري بأن يعطي مجلس الشيوخ نصحه وموافقته بالتصديق على جميع المعاهدات وجود سجل عام للدراسة التي جرت للاتفاقية، عادة ما يتضمن إحالة المعاهدة بشكل رسمي من رئيس الجمهورية إلى مجلس الشيوخ، ومحضر جلسة الاستماع العامة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وتقرير اللجنة إلى مجلس الشيوخ بكامل أعضائه، إلى جانب الإجراءات التي اتخذها مجلس الشيوخ نفسه.

١٥٩- ويمكن أيضاً الحصول بسهولة على نصوص جميع معاهدات حقوق الإنسان (سواء كانت الولايات المتحدة قد صدقت عليها أم لا) من الحكومة أو من أية مكتبة عامة أو خاصة، حيث إنها تُنشر في العديد من الطبعات المجمّعة غير الحكومية، وهي تتوافر أيضاً في قواعد البيانات المحوسبة الأساسية. وتتوافر أيضاً على نطاق واسع بمجموعة الأمم المتحدة للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (ST/HR/1).

١٦٠- ورغم أنه لا يوجد في الولايات المتحدة منهج تعليمي وطني، فإن التثقيف في مجال الحقوق الدستورية والمدنية والسياسية الأساسية يجري في جميع مراحل النظام التعليمي، من المدارس الابتدائية والثانوية، حتى مرحلتي الكلية والجامعة. وتدرج معظم مؤسسات التعليم العالي، العامة والخاصة، مناهج عن القانون الدستوري في أقسامها المخصصة للعلوم السياسية أو نظم الحكم. والقانون الدستوري مادة إلزامية في مناهج المعاهد القانونية، وتقدم معظم معاهد القانون الآن تعليماً عالياً أو متخصصاً في مجال الحقوق المدنية والسياسية، وقانون عدم التمييز والمجالات ذات الصلة. وتتضمن مناهج كل المعاهد القانونية تقريباً منهجاً تعليمياً في القانون الدولي يشمل قانون حقوق الإنسان الأساسية. وقد تم نشر العديد من الكتب الدراسية في هذا المجال، تشمل ملاحق وثائقية تتضمن نصوص أهم صكوك حقوق الإنسان. كما تسهم الجماعات غير الحكومية العديدة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، والتي تعمل بحرية، في إذكاء الوعي والفهم بين الجماهير للحقوق والمعايير المحلية والدولية.

١٦١- وفيما يتعلق بصفة خاصة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فقد تم نشر الإحالة الأصلية للمعاهدة إلى مجلس الشيوخ في عام ١٩٧٨ (رسالة من رئيس جمهورية الولايات المتحدة يحيل بها أربع معاهدات تتعلق بحقوق الإنسان إلى الكونغرس الخامس والتسعين، الدورة الثانية، Exec E, 23 Feb 1978). وتم أيضاً نشر محضر البحث الذي أجراه مجلس الشيوخ (انظر جلسة الاستماع أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ 102d Cong., 1st Sess., 21 Nov. 1991, S. Hrg. 102-478؛ تقرير لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، Exec. Rept. 102-23, 24 March 1992; 102 Cong. Rec. S4781-4784 (daily ed. 2 April 1992). وتم أيضاً نشر النص الكامل للمعاهدة في الصحيفة الرسمية للحكومة الاتحادية (انظر 58 Federal Register 45934-45942, No. 167, 31 Aug. 1993) كما أرسلت نسخ من العهد إلى المدّعين العامين لكل ولاية ووحدة مكونة للولايات المتحدة، مع طلب توزيعها على نطاق واسع على الموظفين المعنيين. ونُقل أيضاً إلى رابطات المحامين في الولايات أن الولايات المتحدة قد صدقت على نص المعاهدة. وشارك موظفون حكوميون في عدد من المناقشات في اجتماعات أكاديمية ومهنية لتسليط الضوء على أهمية تصديق الولايات المتحدة.

١٦٢- وأخيراً، فقد تم التماس المشورة والإسهام من منظمات غير حكومية مختلفة ومن غيرها من المهنيين العاملين في مجال حقوق الإنسان وكانا موضع بحث لدى إعداد هذا التقرير، وسيوزّع التقرير على نطاق واسع على الجمهور وبواسطة الجماعات المهتمة من قبيل رابطات المحامين ومنظمات حقوق الإنسان.

- - - - -